

العنوان:	أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية : (دراسة إختبارية)
المصدر:	المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية
الناشر:	جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال
المؤلف الرئيسي:	الرسيني، وليد بن فهد بن عبدالعزيز
المجلد/العدد:	ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الصفحات:	71 - 137
رقم MD:	71162
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النظم المحاسبية، الأرباح، الأسهم، الأسواق المالية، السعودية، التقارير المالية، القوائم المالية، الرقابة المالية، محاسبة التكاليف، التمويل، الميزانية، المعلومات المحاسبية، السيولة النقدية، الشركات المساهمة، أسعار الأسهم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/71162

**أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم
المتداولة بسوق الأسهم السعودية
(دراسة إختبارية)**

إعداد

وليد بن فهد بن عبد العزيز الرسيني

١ / مقدمة:

تلعب أسواق رأس المال دوراً هاماً في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وتوجيهها إلى الوحدات الاقتصادية التي تستخدمها بكفاءة أكثر من غيرها. وتعتبر القوائم المالية وسيلة لتوصيل المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية حتى يمكن المفاضلة بين الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة، ومن ثم فإن الأساليب المحاسبية التي استخدمت في إعداد تلك القوائم سوف تؤثر بدرجة كبيرة على المعلومات الواردة بتلك القوائم وبالتالي على قرارات المستخدمين لها.

ولما كانت المعايير المحاسبية تسمح باستخدام أساليب وطرق مختلفة لمعالجة نفس الأحداث والأنشطة الاقتصادية - طرق مختلفة لمعالجة تكلفة المخزون، إهلاك الأصول الثابتة... إلخ - فإنه يمكن لإدارات بعض الشركات أن تستغل تلك البدائل لتحقيق أهداف معينة وإظهار نتائج الأعمال والمركز المالي بشكل مخالف للواقع أو ما يجب أن تكون عليه القوائم المالية، وهو ما قد يؤثر على قرارات المستثمرين في أسواق المال.

وقد كشفت العديد من المشاكل والأزمات التي تعرضت لها منشآت كبيرة على مستوى العالم أن ممارسات الإدارة النفعية في الاختيار المحاسبي، تمثل عاملاً مهماً في المشاكل التي تعرضت لها هذه المنشآت، لعل أبرزها الانهيار الذي أصاب شركة Enron، والمساءلة التي خضع لها Arthur Anderson، وما تعرض له مكتب KPMG عن دوره في الأزمات التي عانت منها Xerox.

ومن أهم الصور الشائعة لهذه الأساليب ما يعرف بإدارة الأرباح Earnings Management والتي تتمثل في التلاعب في الأرباح للوصول لمبلغ محدد مسبقاً تم وضعه بمعرفة الإدارة أو عن طريق تنبؤات المحللين الماليين، أو لتحقيق دخل مستقر.

١ / ١ طبيعة المشكلة:

يعتمد المستثمرون الحاليون والمرقبون والمحللون الماليون وغيرهم في حصولهم على الكثير من المعلومات عن طريق القوائم المالية التي تعدها وتنشرها المنشأة، فهذه المعلومات تعتبر أساساً لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ولأن إدارة المنشأة تعلم هذه الحقيقة فإنها قد تعمل على التأثير على هذه القرارات وتوجيهها نحو اتجاه معين من خلال استخدام متغيرات محاسبية وعمليات حقيقية للوصول إلى رقم معين للأرباح، وذلك نتيجة لوجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي، وتمتع الإدارة بمرونة الاختيار بينها، بالإضافة إلى تغيير السياسات والطرق المحاسبية وكذلك الاختلافات في التقديرات المحاسبية، وهو ما أطلق عليه مصطلح إدارة الأرباح Earnings Management.

وتشكل إدارة الأرباح أحد اتجاهات البحث المحاسبي المعاصر، وتقوم على نوعين رئيسيين من المقومات، الأول يتحدد من خلال طبيعة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP وطبيعة أساس الاستحقاق، التي تتيح للإدارة الاختيار بين أكثر من بديل لمعالجة نفس الصفقات والأحداث والقيام بالعديد من التقديرات. والثاني يتحدد من خلال موقع الإدارة في المنشأة وطبيعة دوافع الاختيار المحاسبي بشكل عام.

ومن أهم التعريف لإدارة الأرباح ما أورده Schipper بأنها تدخل ذو مغزى في عملية التقرير المالي الخارجية، بقصد الحصول على أرباح خاصة، وليس بغرض تسهيل عملية التشغيل الحيادي لهذه التقارير⁽¹⁾.

كما عرفها Healy and Wahlen بأنها تحدث عندما تستخدم الإدارة أحكامها في عملية التقرير المالي، وفي هيكله الصفقات، من أجل تغيير التقارير المالية، إما لتضليل

⁽¹⁾ Schipper, K., Commentary on Earnings Management: Accounting Horizons, Vol. 3, December 1989, p. 92

أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الأساسي للمنشأة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية التي يقرر عنها^(١).

ومن ثم يمكن القول أن إدارة الأرباح تمثل تدخل الإدارة في التقرير المالي من خلال التسويات المحاسبية المحددة وفقاً لأساس الاستحقاق، للتقرير عن أرقام للربح المحاسبي، مغايرة لأداء المنشأة الاقتصادي الفعلي، ومتوافقة مع أرقام مستهدفة.

ومن تحليل بعض الدراسات السابقة يتبين أن أهم الدوافع لدى الإدارة لممارسة إدارة الأرباح تتمثل فيما يلي^(٢):

- سعي الإدارة لتعظيم منفعتها الذاتية من خلال زيادة حوافزها وتحقيق الأمان الوظيفي عندما ترتبط حوافزها ومكافآتها برقم الربح المحاسبي.

(١) Healy, P. and Wahlen, J., A Review of the Earnings Management Literature and its implications for Standard Setting, Accounting Horizons, Vol. 13, December, 1999, p. 386

(٢) انظر في ذلك:

- Guenther, D., Earnings Management in Response to Corporate tax rate changes: Evidence From The 1986 Tax Reform Act, The Accounting Review, Jan. 1994, pp. 230 – 243.

- Bartov, E, The Timing Of Asset Sales and Earning Manipulation, The Accounting Review, Vol. 68, 1997, pp. 840 – 855.

- د. ممدوح عبد الحميد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق المالية المصرية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الثالثة، ١٩٩٩، ص ص ٤٠٥ - ٤٦٢.

- د. أمال محمد محمد عوض، قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الدراسات المالية التجارية، كلية التجارة فرع بني سويف، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٤٥ - ١١٠.

- تفادي مخالفة شروط واردة في عقود الدين حول النتائج المحاسبية أو تحقق بعض النسب المالية.

- تحقيق وفورات ضريبية.

- تخفيض صافي الربح لتجنب التكاليف السياسية مثل زيادة معدلات الضرائب أو تحمل أعباء اجتماعية.

أما الوسائل والأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح فمنها (١):

- استخدام طرق الإهلاك البديلة وكذا طرق تقويم المخزون السلعي في إظهار رقم الدخل المعلن بما يتفق مع رقم الدخل المستهدف.

- استخدام البنود الخاصة بكل من: تكاليف التقاعد، تكاليف البحوث والتطوير، مصروفات البيع والتوزيع، وذلك عن طريق إعادة تبويب وتخصيص التكاليف السابقة سواء بالاعتراف بها كمصروفات تخص الفترة أو رسملتها واستهلاكها على أكثر من فترة حسب الأحوال.

- استخدام عناصر الإيرادات والمصروفات غير العادية (العرضية) وتبويبها حسب الظروف بغرض إظهار رقم الدخل من العمليات بما يتفق والأهداف المحددة مسبقاً للإدارة (٢).

(١) د. حسن علي محمد سويلم، تأثير استخدام الإدارة الاستراتيجية تمهيد الدخل على أسعار الأسهم بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق المال المصري، دراسة اختبارية، المؤتمر السنوي الثالث، إدارة التنمية بمصر في ظل التحولات العالمية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩.

(٢) من أمثلة هذه العناصر: مكاسب وخسائر بيع الأصول الأصول، مكاسب وخسائر بيع الاستثمارات، مكاسب وخسائر بيع الشهرة، مصروفات البحوث والتطوير.

وقد أصبحت إدارة الأرباح ظاهرة تثير قلق المسؤولين عن أسواق المال وواضعي المعايير المحاسبية لتأثيرها المباشر في جودة الأرباح المنشورة، ولتأثيرها غير المباشر في وضع السوق المالي.

ويحكم سلوك الإدارة في هذا المجال متغيرين أساسيين هما معدل العائد على الاستثمار ودرجة المخاطرة، ويفترض وجود علاقة طردية بينهما والمستثمر الرشيد يفضل اختيار مجالات الاستثمار التي تحقق أعلى عائد ممكن مع أقل قدر من المخاطرة. ويفترض أيضاً أن استقرار معدل الدخل ونموه بدرجة معقولة من سنة إلى أخرى يبعث الثقة في إدارة المنشأة، ويعتبر مؤشر جيد لإنقاص مستوى المخاطرة، وهذا بدوره يهيئ الفرصة لزيادة قيمة المنشأة وتزايد قيمة أسهمها في سوق رأس المال. وقد تسعى الإدارة لتحقيق هذا الهدف عن طريق إدارة الأرباح إما بزيادة الدخل إن كان منخفضاً أو بتخفيضه إذا كان مرتفعاً عن المستوى العادي أو المستوى المتوقع من قبل المستثمرين والأطراف المعنية الأخرى.

وقد توصلت بعض الدراسات أن هناك مجموعة مؤشرات يمكن أن يعتمد على إحداها أو بعضها المستثمرون في تحديد اختياراتهم من الأسهم^(١):

- صافي الربح بعد الضريبة Net Profit After Tax.

- نصيب السهم من التوزيعات Dividend Yield.

(١) انظر على سبيل المثال:

- Denis Cormeir & Isabelle Martinez, The association between Management Earning forecasts, Earning Management, and stock valuation: Evidence from French IPOS, the International Journal Of Accounting, Vol. 4, 2006, pp. 209 – 236

- د. ممدوح عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.

- د. حسن علي محمد سويلم، مرجع سبق ذكره.

- د. وصفني عبد الفتاح حسن، تسوية الأرباح خلال الفترات المحاسبية من منظور اقتصادي وأخلاقي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ١٩٩٧، ص ٩ - ٧٣.

- العائد على حقوق الملكية Return On Equity.

- نصيب السهم من الأرباح Earning Per Share.

ويرى الباحث أن إدارة الأرباح سوف تنعكس على أي من هذه المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون في توجيه استثماراتهم لشراء الأسهم المتداولة مما يتحدد معه حجم الطلب على الأسهم وبالتالي التأثير في القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

ومن ناحية أخرى فالتأثير على القيمة السوقية للأسهم المتداولة الذي تمارسه الإدارة عن طريق إدارة الأرباح يعتبر أمراً مشروعاً استناداً إلى المبررات أو الأسباب التالية:

- أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط الاقتصادي.

- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها الإدارية.

ولكن يبقى السؤال هل نترك الحرية كاملة للإدارة لتفعل ما تريد مما قد يهدد أسواق المال بأزمات حادة؟

يمكن القول أن الدور الإشرافي للمراجعة الخارجية يقوم على الكشف عن التلاعب الذي يمكن أن تمارسه الإدارة على التقرير المالي، في تطبيقها للمبادئ المحاسبية لتضليل حملة الأسهم أو الملاك، والعمل على تقديم ضمان مستقل عن مدى مصداقية هذا التقرير.

ورغم أن موضوع إدارة الأرباح يعتبر من أكثر الموضوعات جدلاً ونقاشاً في الدوائر المحاسبية خلال العقد الماضي، إلا أن غالبية الدراسات التي تمت في هذا المجال كانت في الدول الغربية وفي السنوات القليلة الماضية امتدت إلى دول شرق آسيا ومصر. ونظراً لاختلاف البيئة القانونية والمحاسبية بين الدول فإنه من الصعب تعميم نتائج هذه الدراسات على البيئات الأخرى، وإن كان من الضروري أخذها في الحسبان.

لذا يرى الباحث أن دراسة تلك الظاهرة (إدارة الأرباح) على مستوى المملكة العربية السعودية يعتبر ضرورة حتمية في مجال البحث المحاسبي بالمملكة. ورغم أن هناك بعض الدراسات المحاسبية التي تناولت خصائص الدخل في المملكة إلا أن موضوع إدارة الأرباح في الشركات السعودية وأثره لم يأخذ نصيبه من الدراسة والبحوث ولم يلق الاهتمام من قبل الباحثين والمهتمين.

فدراسة عسيري استخدمت نموذجاً بسيطاً يعتمد على صافي الدخل والمبيعات لتحديد ما إذا كانت الشركات السعودية تعمل على تمهيد دخلها أم لا (١).

ودراسة التويجري، وعبد المجيد تناولت العلاقة بين حجم المنشأة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية مع توضيح الآليات المختلفة التي يمكن إتباعها لتمهيد الدخل المحاسبي (٢).

ودراسة Alseheli and Speer تناولت خصائص الدخل في المملكة والعلاقة بين مكونات الدخل وتقييم الشركات المساهمة (٣).

ودراسة Aleshali تناولت العلاقة بين مكونات الاستحقاق المحاسبي وقيم الأسهم في الشركات السعودية (٤).

(١) د. عبد الله علي عسيري، تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد ٣٨، العدد الثاني، ٢٠٠١.

(٢) د. ماهر مصطفى عبد المجيد، د. عبد الرحمن بن علي التويجري، تمهيد الدخل المحاسبي كأداة لزيادة قدرة المنشآت على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، مركز البحوث، كلية الاقتصاد والإدارة بالقصيم، جامعة الملك سعود، رقم ٤٦، ٢٠٠٤.

(٣) Alseheli, M. and N. Speer. The Decision Relevance an timeliness of Accounting Earning in Saudi Arabia, The International Journal of Accounting, Vol. 39, 2004, pp. 197 – 217.

(٤) Alsehali, M. S., The Value Relevance of Accrual Component in Smdi listed Firms, The Administrative Science Journal, King Saudi University, 2006.

ودراسة السهلي تناولت ظاهرة إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية من خلال تقدير الاستحقاق الاختياري (تمهيد الدخل) في الشركات السعودية ودراسة بعض الدوافع الأساسية التي تجعل إدارة الشركات تمارس إدارة الربح في المملكة^(١).

ومن ثم رأى الباحث دراسة إدارة الأرباح في الشركات المسجلة في سوق الأسهم بالمملكة العربية السعودية وتأثيرها على القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات، خصوصاً وأن سوق الأسهم بالمملكة تعد سوقاً ناشئة وحديثة لا تتجاوز العقد من الزمن، مع انفتاحها على المستثمرين المحليين وغيرهم من دول الخليج والعالم.

ويرمي الباحث من وراء ذلك إلى محاولة إيجاد إجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو المدى الذي وصلت إليه ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية؟
 - ما هي الدوافع والأسباب والأهداف التي تتوخاها الشركات المساهمة السعودية من تلك الممارسة؟
 - ما هي الأساليب التي تستخدمها الإدارة في الشركات المساهمة السعودية لتحقيق أهدافها من إدارة الأرباح؟
 - ما هي المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأسهم السعودية؟
 - ما مدى تأثير إدارة الأرباح على القيم السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودية؟
- ٢/١ أهمية البحث:

(١) د. محمد بن سلطان السهلي، إدارة الربح في الشركات السعودية، دورية الإدارة العامة، المجلد السادس والأربعون، العدد الثالث، الرياض، ٢٠٠٦، ص ٥١٣ - ٥٤٥.

تعتبر ظاهرة إدارة الربح المشكلة الأساسية لاستخدام أساس الاستحقاق في قياس الربح المحاسبي، وحيث أن الإدارة لديها من الأساليب المحاسبية ما يمكنها من التأثير في الأرباح المنشورة زيادةً أو نقصاً، من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، لذا فإن هذه الظاهرة يمكن توقع حدوثها في بيئة الأعمال من جانب متخذي القرارات، إلا أن إقامة الدليل عليها وتفسير أسباب حدوثها والدوافع الكامنة وراءها وتحديد مدى تأثيرها على القيمة السوقية للأسهم المتداولة يعد عملية صعبة نسبياً، وأن هذا الدليل متى تم تقديمه فإنه يمثل إضافة علمية للفكر المحاسبي.

لذا فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في أنها دراسة تعرض وتحلل ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في بيئة الشركات المساهمة السعودية للتعرف على مدى تدخل الإدارة في تحديد رقم الربح، ومن ثم التأثير في حجم الطلب على الأسهم وتحديد القيمة السوقية لها.

كما تتبع أهمية هذه الدراسة في مساعدتها للمراجعين والمحللين الماليين على تقدير الأهمية النسبية للتأثيرات المحاسبية المصطنعة في الأرباح وتحميل الأرباح الفعلية وتوقع الأرباح المستقبلية تبعاً لذلك.

٣/١ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- ١- التعرف على الدوافع وراء أسباب ممارسة إدارة الأرباح في الشركات.
- ٢- دراسة مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح.
- ٣- تحديد آثار ممارسة إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودية.

٤/١ منهج البحث:

يصنف هذا البحث من حيث النوع ضمن البحوث الاستكشافية الوصفية التي تهدف إلى إلقاء الضوء على الظاهرة محل الدراسة ووصفها وتحليلها إلى عواملها الأساسية ومتغيراتها وتحديد أبعادها وجمع كافة البيانات والمعلومات عنها واستخلاص نتائجها.

ولذا فإن الباحث سوف يقوم بعمل دراسة استكشافية وذلك بإلقاء الضوء على ظاهرة قد تكون موجودة في البيئة السعودية، ثم وصف هذه الظاهرة وتحليل دوافعها والوسائل المستخدمة وبيان الدور الذي تلعبه إدارة الأرباح وأثر ذلك على القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودية من خلال جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا السوق.

ولذا يعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وذلك من خلال الجمع بين أسلوب الدراسة المكتبية معتمداً على المراجع العربية والأجنبية بكافة أشكالها لمحاولة وضع الإطار النظري للدراسة ثم وضع الفروض واختبارها من خلال تحديد نوع البيانات والمعلومات المطلوبة وجمعها من مصادرها ثم تحليلها باستخدام أساليب التحليل الإحصائي المناسبة ومن ثم يتم استخلاص وتفسير النتائج.

٥/١ فروض البحث:

يتحدد هدف الدراسة الاختبارية في بيان مدى استجابة سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية للأرقام المحاسبية المعلنة ضمن التقارير المالية وخصوصاً رقم صافي الدخل والذي سبق للإدارة القيام بالتأثير فيه باستخدام البدائل المحاسبية المتعددة، وذلك عند استخدام تلك الأرقام المعلنة في تقييم أسعار الأسهم في سوق الأسهم الأمر الذي يمكن معه التعرف على وتحديد مدى التأثير على القيمة السوقية باستخدام إدارة الأرباح.

وحتى يمكن تحقيق أهداف الدراسة فإن الأمر يتطلب صياغة الفرضين التاليين:

أولاً: توجد شركات مساهمة مسجلة بسوق الأسهم السعودية تمارس إدارة الأرباح.

ثانياً: لا توجد علاقة بين إدارة الأرباح في شركة معينة وأسعار الأسهم المتداولة لهذه الشركة.

وسوف يتم استخدام أساليب لتحليل البيانات التي تتفق وطبيعة البيانات واستخدام النماذج الإحصائية الملائمة لذلك التحليل.

٦/١ خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: إدارة الأرباح في الفكر والتطبيق المحاسبي.

الفصل الثاني: علاقة ممارسة إدارة الأرباح بأسعار الأسهم المتداولة وأساليب الكشف عنها.

الفصل الثالث: دراسة اختبارية لأثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية.

٢ / الفصل الأول

إدارة الأرباح في الفكر والتطبيق المحاسبي

مقدمة:

ممارسة إدارة الأرباح أصبحت ظاهرة في المجال المحاسبي المهني والأكاديمي قد لا تتعارض في الظاهر مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وقد نتج عن ممارستها انخيار بعض الكيانات الاقتصادية، وذلك يظهر أهمية إلقاء الضوء على عملية إدارة الأرباح في المنشآت ودراسة الأهداف والدوافع المختلفة والأساليب المستخدمة في ذلك للتلاعب بالبنود المحاسبية.

وإدارة الأرباح كما يتم ممارستها الآن تعتبر تطوراً لقيام الإدارة بالتأثير على رقم الأرباح سواء عن طريق تغيير التقديرات المحاسبية أو عن طريق تمهيد الدخل.

١/٢ طبيعة إدارة الأرباح:

تعتبر الأرباح Earning - وتسمى أحياناً بصافي الدخل Net Income أو النتيجة الأخيرة Bottom Line - العنصر أو البند الأكثر أهمية في القوائم المالية، فهي تشير إلى المدى الذي وصلت إليه المنشأة في ممارستها للأنشطة ذات القيمة المضافة. وتعتبر الأرباح مرشداً يساعد في التخصيص المباشر للموارد في أسواق رأس المال.

وحيث أن القيمة النظرية لأسهم الشركة تعتبر هي القيمة الحالية لأرباحها المستقبلية، فزيادة الأرباح تمثل زيادة في قيمة الشركة، بينما نقص الأرباح يشير إلى نقص في هذه القيمة. ونظراً لأهمية الأرباح، فإن إدارة الشركة لها مصلحة حيوية في كيفية التقرير عنها. ولذلك فإن كل مدير مالي يحتاج لفهم أثر اختياراته المحاسبية Accounting Choices كي يمكن اتخاذ أحسن القرارات الممكنة للشركة. في عبارة أخرى فإن المديرين الماليين يجب أن يتعلموا كيف يديرون الأرباح Learn to Manage Earnings.

إن المستثمرون الحاليون والمتقنون والمحللون الماليون وغيرهم يعتمدون في حصولهم على الكثير من المعلومات عن طريق القوائم المالية التي تعدها وتنشرها الشركة، فهذه المعلومات تعتبر أساساً لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ولأن إدارة الشركة تعلم هذه الحقيقة فإنها قد تعمل على التأثير على هذه القرارات وتوجيهها نحو اتجاه معين من خلال استخدام متغيرات محاسبية وعملية حقيقية للوصول إلى رقم معين للأرباح، وذلك نتيجة لوجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي، وتمتع الإدارة بمرونة الاختيار بينها، بالإضافة إلى تغيير السياسات والطرق المحاسبية وكذلك الاختلافات في التقديرات المحاسبية.

ولذا تقوم بعض الشركات بالتركيز على عنصر الربح لاستخدامه في تحسين صورة قوائمها المالية عن طريق تضخيم رقم الأرباح الظاهر بهذه القوائم باستخدام بعض السياسات المحاسبية، كما قد تضطر هذه الشركات في بعض الأحيان إلى تخفيض رقم الأرباح الظاهر بالقوائم المالية، وذلك كله لتحقيق أهداف معينة.

وهذه الممارسات وغيرها عرفت في الفكر المحاسبي الحديث باسم إدارة الأرباح

.Earnings Management

ترى الدراسات والبحوث في مجال إدارة الأرباح أنها ظاهرة منتشرة Pervasive Phenomenon، وأن عدداً كبيراً من الشركات تستخدم إدارة الأرباح إما للإبقاء على نمو الأرباح الحالية أو لتجنب التقرير عن خسائر^(١).

وعندما تلجأ إدارة الشركة إلى إدارة الأرباح فإنها تستند إلى بعض المبررات التي تجعل سلوكها هذا سلوكاً مشروعاً وهي^(٢):

* إنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط.

^(١) Thomas E. Mckee, "Earning Management, An Executive Perspective", Tomson, Ohio, USA, 2005, p. 1

^(٢) د. وصفي عبد الفتاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

* إنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

* إنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها الإدارية.

والواقع أن إدارة الأرباح عادة ما تثير قلق المسؤولين عن أسواق المال وواضعي المعايير المحاسبية لتأثيرها المباشر في جودة الأرباح المنشورة، ولتأثيرها غير المباشر في وضع السوق المالي.

وهناك قلق متزايد من جانب المستثمرين حول بعض الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح، والتي تضعف الثقة في القوائم المالية وتعوق التدفق الكفء لرأس المال في الأسواق المالية.

وتعتبر ظاهرة إدارة الربح النتيجة الأساسية لاستخدام أساس الاستحقاق في قياس الربح المحاسبي، حيث أن الإدارة لديها من الأساليب ما يمكنها من التأثير في الأرباح المنشورة زيادة أو نقصاً من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي^(١). وأن المحاسبين يدركون تفوق أساس الاستحقاق على مقاييس التدفق النقدي خاصة في مشاكل التوقيت والمقارنة والمعلومات الداخلية^(٢).

ولما كان أساس الاستحقاق يتطلب عمل مقابلة بين الإيرادات والمصروفات التي تتضمن تقديرات فيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات والتي تخضع لسيطرة الإدارة التي يمكنها تطويع هذه العملية لتحقيق رغبتها بشأن تحديد مقدارها تقرر عنه من أرباح وتحقيق المستوى المفضل من الأرباح خلال الفترة المحاسبية. لذا فإن المديرين يتجهون

(١) - د. مدثر طه أبو الخير، "تقرير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي". المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، ١٩٩٧، ص ٥٩ - ٨٠.

- د. محمد بن سلطان السهلي، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٣ - ٥٤٥.

(٢) - د. مدثر طه أبو الخير، "إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية دليل ميداني من التغيرات في المخصصات بالقوائم المالية"، مجلة التمويل والتجارة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ١٩٩٩، ص ٣.

إلى التأثير في قيم أي من بنود الإيرادات أو المصروفات أو كلاهما للوصول إلى رقم الربح المرغوب.

ويمكن القول أن ظاهرة إدارة الأرباح تشتمل على الجوانب التالية:

* إن ممارسة إدارة الأرباح تتم بهدف تحديد رقم الربح أو تخفيض تقلباته أو تجنب التقرير عن خسائر وهي عمل متعمد من جانب الإدارة لوجود دوافع معينة.

* إن ذلك يعتمد على نوعين أساسيين من الأساليب هما المفاضلة بين المتغيرات المحاسبية أو القيام بعمليات حقيقية.

* إن الهدف الأساسي من إدارة الأرباح هو جعل رقم الربح يقترب من المتوقع أو العادي أو المستهدف. مما يشكل استقرار في الدخل عن طريق تقليل التباين أو التقلبات في رقم الربح.

وتشكل إدارة الأرباح أحد اتجاهات البحث المحاسبي المعاصر، وتقوم على نوعين رئيسيين من المقومات، الأول يتحدد من خلال طبيعة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP وطبيعة أساس الاستحقاق، التي تتيح للإدارة الاختيار بين أكثر من بديل لمعالجة نفس الصفقات والأحداث، والقيام بالعديد من التقديرات. والثاني يتحدد من خلال موقع الإدارة في المنشأة وطبيعة دوافع الاختيار المحاسبي بشكل عام.

٢/٢ دوافع إدارة الأرباح:

هناك كثير من الدراسات التي تمت لمعرفة الدوافع التي تجعل الإدارة تمارس إدارة الأرباح، وهذه الدوافع تتمثل في المنافع التي تحصل عليها الإدارة نتيجة التدخل في تحديد رقم صافي الربح، وكانت نتائج هذه الدراسات تتمثل في أحد أو بعض الدوافع التالية:

أ- تحقيق منافع ذاتية للإدارة:

غالباً ما تتمثل المنافع الذاتية للإدارة في ربط الحوافز النقدية لها بنسبة مئوية من صافي الربح أو معانات أخرى مرتبطة بالقيمة السوقية للمنشأة. وحيث أن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية فإنه يكون لها حرية اختيار البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم صافي الربح أو زيادة القيمة السوقية للمنشأة، ومن ثم تمارس إدارة الأرباح بهدف تحسين صافي الربح الذي يتم الإفصاح عنه في القوائم المالية^(١).

ب- تفادي شروط عقود الديون:

قد تتضمن عقود الديون شروطاً تعتمد على استخدام الأرقام الواردة بالقوائم المالية للحد من تصرفات الإدارة وذلك بهدف حماية حقوق الدائنين، وهذه الشروط قد تكون مصاغة في صورة قيود على الأرقام المحاسبية أو في صورة نسب. في مثل هذه الحالة فإن الإدارة يكون لديها دوافع قوية لممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة الربح لتخفيض احتمال عدم الوفاء أو مخالفة شروط الدين، وتفادي التكاليف المترتبة على عدم الالتزام بتلك الشروط والتي قد تتمثل في الحد من قدرة الإدارة على سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو إصدار ديون جديدة أو عدم إجراءات عمليات إحلال للأصول... إلخ^(٢).

ج- تحقيق وفورات ضريبية:

(١) رحاب كمال محمود محمد الزكي، "دور السياسات المحاسبية في إدارة الأرباح وأثرها على أسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، الإسماعيلية، ٢٠٠٤، ص ١٧ - ٢٠.

(٢) - Dechow, P. M. and D.J. Skinner, "Earning Management: Recording The View Of Accounting Academies, Practitioners, And Regulators", Accounting Horizons, No. 14, 2000, p. 241.

- Norman M. S. and Kamran A., "Earning Management of Distressed Firms During Debt Renegotiation", Accounting and business Research, Vol. 35, No. 7, 2005, P. 69

قد تهدف إدارة الشركة إلى تقليل الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي زيادة صافي التدفقات النقدية نتيجة الوفرة في الضريبة وذلك باختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض صافي الربح وبالتالي تخفيض وعاء الضريبة.

كما قد تهدف إدارة الشركة من ممارسة إدارة الأرباح إلى زيادة الربح المحاسبي في الفترة التي تتمتع بها الشركة بإعفاء ضريبي حتى يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار أسهم الشركة وبالتالي زيادة قيمتها وما يترتب على ذلك من زيادة ثروة المستثمرين وزيادة مكافآت المديرين (١).

د- تفادي التكاليف السياسية:

التكاليف السياسية هي كافة التكاليف التي تتحملها المنشأة نتيجة لما تتخذه الدولة من قرارات سيادية أو إجراءات تنظيمية من شأنها أن تؤثر سلباً على قيمة المنشأة. ومن أمثلتها التدخل الحكومي في تحديد لأسعار القيود على الواردات، زيادة أسعار الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة.

قد تلجأ بعض الشركات كبيرة الحجم إلى اختيار سياسات محاسبية من شأنها تخفيض صافي الربح، وذلك حتى يمكنها تجنب التكاليف السياسية التي قد تفرضها الدولة على المنشآت الاقتصادية كبيرة الحجم أو ذات الأرباح العالية أو ذات كثافة رأس المال مثل زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الشركة بأعباء اجتماعية مرتفعة أو إلزام الشركة بتعيين مستوى معين من العمالة.

(١) - د. محمد بن سلطان السهلي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢١، نقلاً عن:

- Coppens L. and E. Peed, "An Analysis of Earning Management By European Privates Firms Journal of International Accounting Auditing & Taxation, Vol. 14, Issue 1, 2005, pp. 1 – 17.
- Spyrons B., "Creative Accounting In Small Advancing countries: The Book Care", Managerial Auditing Journal, Vol. 19, No. 3, 2004, p. 440.

هـ- التأثير في سوق الأوراق المالية:

ترتبط دوافع إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية حيث يتم التقرير عن أرقام للربح المحاسبي تتفق مع تنبؤات الأرباح المنشورة من قبل المحللين في السوق أو لرفع أسعار الأسهم. ولذا تلجأ إدارة الشركة إلى إدارة الأرباح بإجراء بعض التغييرات التي تتعلق ببدايل السياسات المحاسبية أو التحكم في بعض العناصر حتى يتسنى لها تحقيق أخطاء التنبؤ. كما تلجأ الإدارة إلى إدارة الأرباح من أجل التأثير على أسعار الأسهم سواء بتخفيض الأرباح عندما ترغب في شراء أسهم الشركة التي تديرها أو زيادة الأرباح في فترات عروض الشراء لإعطاء انطباع للمستثمرين عن ارتفاع مستوى الأداء المستقبلي للشركة.

٣/٢ مفهوم إدارة الأرباح:

تعددت التعاريف الخاصة بإدارة الأرباح والتي وردت بالدراسات والبحوث الخاصة بهذا الموضوع.

وقد قام Ronen & Yaari بتصنيف العديد من تعاريف إدارة الأرباح إلى ثلاثة تصنيفات أبيض White وأسود Black ورمادي Gray^(١).

التصنيف الأول – الأبيض:

يتضمن التعاريف التي ترى أن إدارة الأرباح مفيدة Beneficial تعزز وتدعم شفافية التقارير المالية. ومن ثم فإن إدارة الأرباح هي استخدام ميزة المرونة في اختيار المعالجة المحاسبية للإشارة إلى المعلومات الخاصة للمديرين عن التدفقات النقدية المستقبلية.

التصنيف الثاني (الأسود):

^(١) Joshua Ronen & Verda Yarri “Earning Management. E. Merging Insights In Theory, Practice and Research”, Spring Science to Business Media, Inc, New York, 2008, pp. 25 – 26.

يتضمن التعاريف التي ترى أن إدارة الأرباح ضارة pemicious تتضمن التحريف والفسل التام. ومن ثم فإن إدارة الأرباح هي ممارسة استخدام الحيل والخدع لتحريف أو تخفيض شفافية التقارير المالية.

التصنيف الثالث (الرمادي):

يتضمن التعاريف التي ترى أن إدارة الأرباح تكون محايدة Neutral إذا هدفت إلى التلاعب في التقارير المالية سواء للمنفعة أو لتدعيم الكفاءة في حدود الالتزام بالمعايير الواضحة. ومن ثم فإن إدارة الأرباح هي اختيار المعالجة المحاسبية التي قد تكون نفعية – تعظيم المنفعة للإدارة فقط – أو ذات كفاءة اقتصادية.

٤/٢ أساليب إدارة الأرباح:

وتستخدم الإدارة بعض الأساليب عند قيامها بإدارة الأرباح، هذه الأساليب يمكن تصنيفها إلى نوعين قد تختار الإدارة أحدهما أو كليهما للتأثير في رقم الربح المحاسبي وهما^(١):

(١) - د. ممدوح عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٩ - ٤٢٢.

- د. أمال محمد محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

- رحاب كمال محمود محمد الزكي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠ - ١١.

- د. سمير كامل محمد عيسى، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (٢) المجلد رقم (٤٥)، يوليو ٢٠٠٨، ص ١٦ - ١٧
نقلاً عن:

- Magrath, L., and L. G. Weld, "Abusive Earning Management And Early Warning Sings", 2002, <http://www.nysscpa.org/cpajournal/2002/0802/features/f085002.htm>.

- Thomas, E. Mckee, Op. cit, pp. 13 – 22

- Joshua Ronen & Verda Yaari, Op. cit., pp. 31 – 38.

- Howard, Schilit, Financial Shenanigans How To Detect Accounting Gimnicks & Fraud In Financial Reports, 2nd Edition, McGraw-hill, 2002, pp. 61 – 63.

* النوع الأول، يقوم على استخدام قرارات إدارية تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات وذلك لتعديل الإيرادات أو المصروفات المتوقعة ويطلق عليها متغيرات حقيقية، وذلك بهدف تغيير توقيت حدوث أحداث مالية معينة، فمثلاً يكون زيادة أو تخفيض الربح عن طريق تغيير توقيت بعض المشتريات أو المبيعات لتتم في بداية الفترة التالية بدلاً من آخر الفترة الحالية. ويطلق على هذا النوع الأساليب الحقيقية .Real

ويتضمن هذا النوع من الأساليب قرارات إنتاجية واستثمارية وتشغيلية حقيقية تؤثر على التدفقات النقدية مثل:

- قيام إدارة المنشأة بتسهيل شرط البيع الآجل أو منح خصم لتعزيز وتضخيم رقم المبيعات.
- قيام الإدارة بتأجيل شراء بعض الأصول.
- قيام الإدارة ببيع بعض الأصول المالية في حالة ارتفاع قيمتها السوقية لتعويض النقص في أرباح التشغيل.
- قيام الإدارة بتخفيض بعض التكاليف الاختيارية مثل بعض نفقات البحوث والتطوير والصيانة والدعاية، أو تأجيلها إلى الفترات القادمة من أجل تخفيض نفقات الفترة الحالية ومن ثم زيادة الربح.
- قيام الإدارة ببيع الأصول الثابتة في توقيتات معينة لتحقيق مكاسب رأسمالية لتدعيم الأرباح وتجنب التقلبات السلبية للأرباح.

* النوع الثاني، يقوم على استخدام متغيرات محاسبية تتعلق باختيار السياسات أو الطرق المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التبويب أو التقدير، استغلالاً للمرونة المتاحة في اختيار البدائل المحاسبية للتأثير على رقم الربح المتعلق بالفترة المالية ويطلق عليها متغيرات مصطنعة، فمثلاً يمكن توزيع تكلفة الأصل الثابت على الفترات المستقبلية من

خدماته باستخدام عدة طرق بديلة للإهلاك. ويطلق على هذا النوع الأساليب الوهمية أو الاصطناعية Artificial.

يتضمن هذا النوع من الأساليب قرارات محاسبية تتعلق بالقياس أو التغيير أو التوبيخ أو التقديرات نتيجة المرونة النسبية في الاختيار من البدائل المحاسبية المتاحة للإدارة مثل:

- قيام الإدارة باختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة صافي الربح، كما قد تختار الطرق والأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى خفض الفجوة بين الأرباح الفعلية والأرباح المتوقعة بغرض تخفيف تقلبات الدخل وزيادة القيمة السوقية للمنشأة في المدى الطويل.

- قيام الإدارة بتسجيل الإيرادات قبل ميعاد استحقاقها للتأثير على صافي الدخل.

- استخدام الإدارة للتقدير الشخصي في بعض الأمور مثل تحديد العمر الإنتاجي للأصل أو تقدير المخصصات لمواجهة مخاطر معينة.

- ممارسة الإدارة لآرائها وأحكامها على رأس المال العامل، مثل تحديد مستويات المخزون/ توقيت عمليات شحن أو شراء المخزون، تحديد السياسات المتعلقة بالمديرين، مما يؤثر على تخفيض التكلفة وصافي العائدات.

- الاعتراف بالعائدات المرتبطة بعقود خدمات تمتد لعدة سنوات بشكل كامل في سنة البيع. وتشير كثير من الدراسات إلى أن الإدارة تفضل استخدام الأساليب الوهمية حيث أنها لا تؤثر على التدفقات النقدية. مثل التغييرات الحقيقية، حيث قد لا تكون الإدارة مستعدة للتضحية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية لغرض إدارة الأرباح، وخاصة أنه يمكن تجنب تلك التضحية باستخدام متغيرات وهمية.

٥/٢ إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي:

ويمكن للباحث تحديد ثلاثة مراحل متعاقبة من تطور الفكر المحاسبي في مجال إدارة

الأرباح هي:

أ- التغيير في التقديرات المحاسبية Accounting Estimates Changes.

ب- تمهيد الدخل Income Smoothing.

ج- إدارة الأرباح Earnings Management.

وسوف يتناول هذا المبحث المراحل الثلاث بشيء من التفصيل والتحليل.

المرحلة الأولى: التغيير في التقديرات المحاسبية:

تعتبر القوائم المالية المنشورة من أهم مصادر المعلومات التي يحتاجها مستخدمي هذه القوائم، وقد لا يكون بالإمكان قياس كثير من البنود في هذه القوائم بدقة نتيجة لطبيعتها أو لحالة عدم التأكد المحيطة بنشاط المنشأة، ومن ثم لا بد من تقديرها. فالتقديرات المحاسبية تخضع للتغيرات المرتبطة بالواقع العملي للبيئة المحيطة بالمنشأة، سواء من حيث نشأة ظروف جديدة/ وزيادة الخبرة بالظروف السائدة، أو توافر معلومات جديدة، وعلى ذلك فالفكر المحاسبي يعترف بأهمية التقدير والاجتهاد والأحكام الشخصية لاستخراج أرقام بعض البنود المالية بما يحقق التوازن بين الفكر المحاسبي والواقع العملي لممارسة مهنة المحاسبة.

وتمثل السياسات المحاسبية محوراً هاماً في إعداد القوائم المالية، وذلك لأن قيم البنود التي تحويها تلك القوائم أي التقديرات المحاسبية تتحدد على أساس تلك السياسات التي يتم تطبيقها، ولأن الإدارة هي التي تقوم بإعداد القوائم المالية للمنشأة، فإنه يمكنها التحكم في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لها، خاصة أن المعايير المحاسبية قد وفرت مجموعة من البدائل أو المعالجات لتختار الإدارة ما يناسبها منها عند إعداد وعرض القوائم المالية. ولذلك فقد تقوم الإدارة باختيار أو التغيير إلى سياسة محاسبية معينة ومن ثم تقدير محاسبي معين يحقق هدفها ودوافعها عند إعداد وعرض القوائم المالية.

وتعتبر التقديرات المحاسبية ذات أثر على دلالة القوائم المالية المنشورة لما لها من تأثير على درجة إيضاح القوائم المالية، والذي قد يؤثر بدوره على طبيعة القرارات التي تتخذها الأطراف المستخدمة لهذه القوائم. لذلك اهتم الفكر المحاسبي بمفهوم التغيير في التقديرات المحاسبية وأثرها على دلالة وإيضاح القوائم المالية^(١).

ولاشك أن اختلاف التقديرات المحاسبية له تأثير واضح على دلالة القوائم المالية وإيضاحاتها حيث الاهتمام الأكبر يكون بمدى جودة البيانات والمعلومات المحاسبية وخلوها من الأخطاء والتحيز حتى يمكن الاعتماد عليها **Reliability** واتساقها بالصدق والأمانة **Faithful** حتى تمثل العمليات والأحداث بدرجة مقبولة.

وعلى ذلك فإن تغيير التقديرات المحاسبية هو تطويع مصطنع للأرباح المحاسبية باستخدام سياسات محاسبية معينة في توقيت زمني معين لتغيير بعض التقديرات المحاسبية في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويتم ممارستها بشيء من الحذر خشية أن تؤدي في النهاية إلى نوع من الغش في القوائم المالية.

وترتبط طرق تغيير التقديرات المحاسبية بالسياسات المتعلقة بالبنود محل التقدير ويمكن توضيح ذلك بالآتي^(٢):

(١) - Kathy. P. and B. Mark, "Errors in Accounting Estimates and Their Relation to Audit Firm Type". Journal of Accounting Research, Vol. 34, No. 1, Spring 1996, pp. 151 – 171.

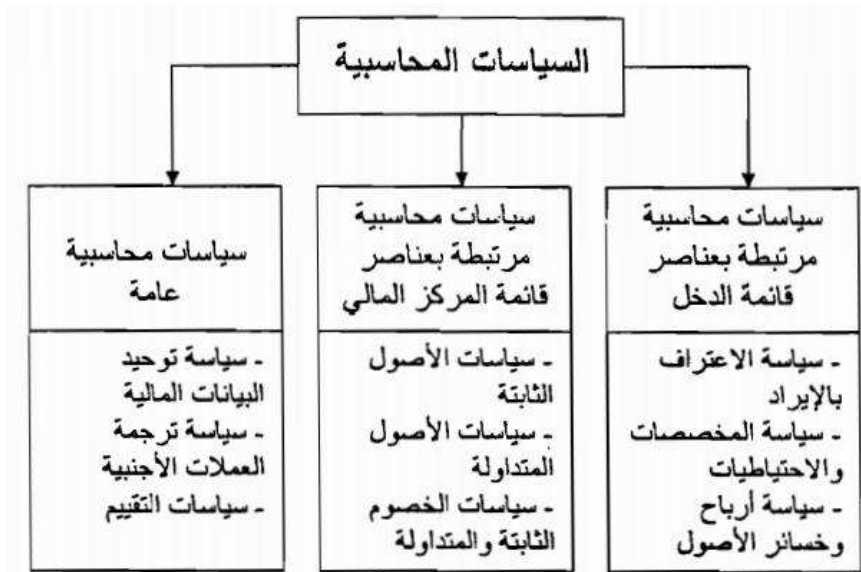
- Imhoff, E., Robert and D. Wright, "Operating Leases: income Effects of Constructive Capitalization", Accounting Horizon, June, 1997, pp. 12 – 32.

- Thomas, N., P. Pasewark and S- Jerry, "An Investigation of the accuracy of Pre-Implementation Estimates Required by SAB 74", Journal of Accounting & Public Policy, Autumn 1998, pp. 227 – 2420.

(٢) محمد حسين عبد الرحمن، "الفحص المحاسبي للتغيير الاختياري في السياسات المحاسبية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥١.

شكل رقم (١)

علاقة السياسات المحاسبية بطرق تغيير التقديرات المحاسبية



المرحلة الثانية: تمهيد الأرباح:

بعد فترة زمنية من ممارسات التغيير في التقديرات المحاسبية، طرأ أسلوب محاولة إظهار الدخل المحاسبي وكأنه ينمو بصورة متوازنة على مدار الزمن دون تقلبات، أي النمو المستقر لتدفق الأرباح، واعتبرت جزءاً جوهرياً من ممارسة عملية التطويق المصطنع للأرباح المحاسبية فضلاً عن كونها حالة خاصة من الإفصاح المحاسبي متوافق مع رغبة الإدارة^(١).

ويشير تمهيد الدخل في الفكر المحاسبي إلى التدخل المتعمد من قبل الإدارة بغرض تجنب حدوث أية متغيرات مؤثرة في اتجاه رقم الدخل المعلن والمستهدف للتمهيد بما يتفق مع أهداف الإدارة المحددة مسبقاً بخصوص الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أن تمهيد الدخل هو سلوك إداري مخطط لغرض إظهار نتيجة أعمال المنشأة بما يخالف النتيجة الفعلية حتى يتم إظهار رقم الدخل المعلن بما يتفق مع إستراتيجية الإدارة المحددة سابقاً بخصوص الإفصاح عن دخل الفترة. ويرى هويدي أن الإدارة لديها المرونة في استخدام السياسات المحاسبية البديلة بهدف تجنب إظهار انحرافات غير مرغوب فيها بخصوص رقم صافي الربح المنشور من فترة إلى أخرى وهو ما يعرف بتمهيد الدخل^(٢).

وعلى ذلك فإن تمهيد الدخل يقصد به تقليل حدة التفاوت والتقلبات في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة، أي التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة في الأرباح المنشورة لتصبح في مستوى معين يعتبر حالياً المستوى العادي للأرباح وذلك وفقاً لما تسمح به المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

(١) د. حسين أحمد عبيد، "دراسة ميدانية لظاهرة التطويق المصطنع للأرباح المحاسبية لخدمة أغراض الإدارة - الدوافع والآثار"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، سبتمبر، ٢٠٠٤، ص ٥٢ - ٥٣.

(٢) د. علي محمد حسن هويدي، "دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية"، مجلة الإدارة العامة، العدد الثاني، أغسطس ١٩٩٨، ص ٣٧٤.

وتستخدم الإدارة لغرض تمهيد الدخل الخيارات المحاسبية البديلة والمتعددة التي يوفرها الفكر المحاسبي، حيث تعدد طرق قياس الظاهرة الواحدة مع إمكانية استخدام أياً من هذه الطرق رغم اختلاف النتيجة النهائية للقياس تبعاً لاستخدام كل طريقة، الأمر الذي ينعكس في النهاية على رقم الدخل المعلن.

وتتنوع الاستراتيجيات المحاسبية التي تتبعها الإدارة في التأثير على رقم الدخل المعلن فيما بين: إستراتيجية تعظيم الدخل، إستراتيجية تدنية الدخل، إستراتيجية تخفيض درجة التذبذب في رقم الدخل. وعند اختيار إستراتيجية تمهيد الدخل فإن ذلك يعني قيام الإدارة بتطبيق مجموعة من السياسات والتطبيقات المحاسبية التي تحقق لها الوصول إلى الرقم العادي والطبيعي لأرباح المنشأة، وبما يتفق مع الأهداف المحددة مسبقاً بخصوص أرقام الربح في الفترات المتتالية طوال فترة حياة المنشأة^(١).

المرحلة الثالثة: إدارة الأرباح:

وضح مما سبق أن مشكلة تمهيد الدخل إنما نشأت من داخل المهنة بسبب عجزها عن التوصيل إلى قياسات محددة للظاهرة المحاسبية الواحدة، حيث ما كان من الممكن أن تظهر هذه المشكلة في حالة عدم توافر البدائل والخيارات المناسبة بخصوص قياس والإفصاح عن حجم النفقة أو الإيراد ومن ثم تحديد رقم الدخل.

وقد تطور الأمر من الاهتمام بمسألة ضبط اتجاه الأرباح على مدار عدة فترات أي تمهيد الدخل وهو ما يعرف بظاهرة إدارة الأرباح التي في جوهرها تعني القياس المتميز للأرباح المحاسبية رغم وجود ضوابط تتمثل في المعايير المحاسبية وعملية المراجعة. وقد سبق إيراد أن إدارة الأرباح هي تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب

(١) الإستراتيجية المحاسبية في أي منشأة هي الإطار الفكري الذي يحكم سلوك الإدارة بخصوص التقرير والإفصاح عن نتائج أعمال المنشأة في الفترة الطويلة، وبما يحقق الأهداف الإدارية المحددة مسبقاً الخاصة بالأرباح في المنشأة - كما ورد في: د. أحمد هاني بحيري حماد، "دراسة تحليلية اختبارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، يناير ١٩٩٣، ص ص ٨ - ١٤.

إستراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الأرباح تجنباً لمواقف تعاقدية معينة أو للتقرير عن مستوى مرضي من الربح باعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة^(١).

وستظل إدارة الأرباح بهذا المعنى قائمة للأسباب التالية:

- مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك لوجود بدائل متعددة لكل سياسة محاسبية، ومعتزف بها.

- ضرورة إجراء بعض التقديرات المحاسبية في مواقف متعددة لتحديد بعض البنود المالية الواردة بالقوائم المالية.

- اختيار الإدارة لتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات.

ويمكن توضيح المراحل الثلاث في الشكل التالي^(٢):

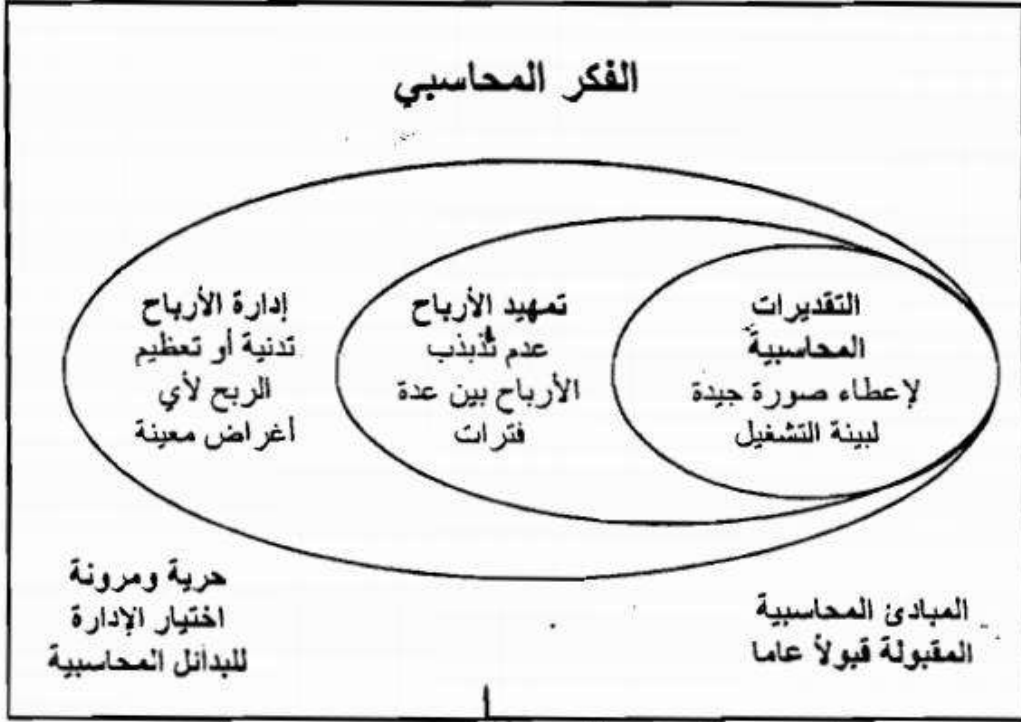
شكل رقم (٢)

مراحل تطور الفكر المحاسبي في مجال التأثير على الأرباح

(١) د. مدثر طه أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص ١.

(٢) الشكل من إعداد الباحث.

الفكر المحاسبي



٦/٢ إدارة الأرباح في التطبيق المحاسبي:

وقد اختار الباحث حالتين من أهم الحالات التي ينظر إليها على أنها أهم اختيار وإفلاس على مستوى العالم تقابله شركات ضخمة وعملاقة، وهي حالة شركة إنرون وحالة شركة وورلدكوم.

حالة شركة إنرون (١) Enron:

يوضح التقرير السنوي لشركة إنرون لعام ٢٠٠٠ إن إجمالي الإيرادات من جميع الأنشطة بما فيها الأنشطة الدولية قد بلغ ١٠٠ مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها ٤٠% من الثلاث سنوات السابقة مما أدى إلى ارتفاع سعر سهم الشركة إلى أعلى معدلاته (٢).

وقد تطلب هذا النمو استثمارات رأسمالية أولية كبيرة، ولم يكن من المتوقع أن تولد أرباح هامة أو تدفق نقدي في الأجل القصير، إلا أن إنرون اعتقدت أن هذه الاستثمارات سوف تكون مفيدة بعد فترة من الوقت، وقد شكل هذه الاستثمارات ضغطاً آنية على قائمة المركز المالي لإنرون والتي لديها فعلاً عبء دين جوهري.

إن تمويل الاستثمارات الجديدة عن طريق إصدار ديون إضافية كان غير مقبول لأن التدفق النقدي في السنوات الأولى سوف يكون غير كافياً لخدمة هذا الدين وسوف يشكل ضغطاً على المركز الائتماني Credit Ratings لإنرون.

كما أن تمويل الاستثمارات بإصدار أسهم إضافية كان أيضاً غير مقبول لأن الأرباح في السنوات الأولى سوف يكون غير كافي لتجنب تخفيض نصيب السهم من الأرباح.

(١) للاستزادة عن حالة إنرون يرجع إلى:

- Jerry W. Markham, "A Financial History of Modern U. S. Corporate Scandals From. Enron to Reform", M. E. Share, Inc., New York, 2006, pp. 95 – 140.

(٢) الدروس المستفادة من انهيار شركة إنرون، بورصتي القاهرة والإسكندرية، بدون.

التمويل خارج الميزانية:

- لحل مشكلة التمويل استخدمت إنرون ميزة من القواعد المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تساعد الشركات لإقامة كيانات مشتركة تسمى الوحدات ذات الغرض الخاص (Special Purpose Entities (SPEs) لإدارة أصول خارج الميزانية^(١).
- لقد اتضح للجنة التحقيق الداخلية التي شكلها مجلس إدارة Enron ما يلي^(٢):
- إن إدارة Enron استخدمت تلك الشركات الاستثمارية (الوحدات ذات الغرض الخاص) في عمليات عديدة لم يكن من الواجب أو الضرورة الدخول فيها أصلاً.
 - أن أغلب تلك العمليات صممت بشكل متقن بهدف التلاعب وإظهار القوائم المالية بشكل جيد يخدم مصالح خاصة.
 - إنه لم يتم إتباع الإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومن ثم لم يتم إظهار تلك الوحدات في قوائم شركة Enron المالية كأصول أو التزامات.
 - أن هناك عمليات تم تطبيقها بشكل غير صحيح وبموافقة المستشارين الماليين (مكتب آرثر أندرسون للمراجعة) إذ تم إطفاء بعض الخسائر الناتجة عن عمليات التحوط الوهمية في حين أنه لو كانت هذه العمليات صحيحة لنتج عنها أرباح لشركة Enron.
 - إن شركة Enron كانت هي المالكة لتلك الوحدات وهذه الملكية تم إخفائها بشكل متقن ولم تظهر إلا عند حدوث الحدث، وإن الملاك لهذه الوحدات كانوا مديرين وموظفين بشركة Enron.

^(١) Gary Giroux, "Detecting Earning Management", John Wiley & Sons, Inc. N. J., 2004, pp. 289 – 296.

^(٢) المرجع السابق نقلاً عن:

- Original Documents (Enron Financial Statement For 5 Years And Powers Report), Department Of Accounting, College Of Business Administration, University Of Illinois At Chicago, April 4, 2002.

والمشكلة أن الطرف المستقل كان يتمثل في أشخاص المديرين بانرون وزوجاتهم وأولادهم وقد تم استخدام هذه الوحدات بمعرفة إدارة إنرون في الدخول في معاملات لم تكن لتتم مع أي وحدات تجارية غير مرتبطة بها. والعديد من هذه المعاملات الهامة قد تم تصميمها للحصول على نتائج المالية مرغوبة وليس لتحقيق أهداف اقتصادية أصيلة أو لتحويل المخاطر، لقد سمحت هذه الوحدات أن تحجب عن السوق خسائر كثيرة نتجت عن الاستثمارات التجارية لإنرون.

التلاعب في الإيراد **Manipulating Revenue**:

في الفترة التي سبقت انهيار إنرون، استخدمت عدداً من الممارسات المحاسبية تهدف بوضوح لتضخيم الإيرادات أو لتخفيض ثقلها.

في نوفمبر ٢٠٠١ قامت شركة إنرون ببعض الإجراءات المحاسبية غير العادية والتي تم بمقتضاها تعديل أرباح الشركة خلال الأربع سنوات السابقة. واعترفت إدارة إنرون في ذلك الوقت أنها قامت بتضخيم الأرباح في السنين السابقة عن طريق حجب بعض الديون^(١). ومن ثم عدم إدراج فوائد الديون في قائمة الدخل بالإضافة إلى أقساط الديون مما يزيد من رقم الأرباح.

يتضح مما سبق أن بعض مديري إنرون قاموا بممارسات إدارة الأرباح عن طريق:

- عمليات تمويل خارج الميزانية.

- التلاعب في الإيرادات.

- انتهاك المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

وأن ذلك قد تم لتحقيق الأهداف التالية:

- تحسين صورة القوائم المالية وليس للوصول إلى أي منافع اقتصادية لإنرون.

(١) بورصتي القاهرة والإسكندرية، مرجع سبق ذكره.

- المنفعة الذاتية لبعض مديري الشركة.
- إخفاء أو تخفيض خسارة ناتجة عن عمليات التشغيل العادية.
- الحفاظ على الموقف الائتماني للشركة قبالة البنوك وجهات التمويل.

حالة شركة وورلدكوم^(١): WorldCom.

كانت شركة وورلدكوم تعتبر ثاني أكبر مورد للاتصالات بعيدة المدى في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر شركة تليفونات دولية، وأكبر شركة إنترنت في العالم حتى وقت إفلاسها، وقد امتدت عملياتها في ست قارات وبضع مئات من الدول، وبلغت إيراداتها قبل إفلاسها ٣٠ مليار دولار ويعمل بها أكثر من ٦٠,٠٠٠ عامل وتخدم أكثر من ٢٠ مليون عميل، لذلك يعتبر توقفها أكبر إفلاس في العالم.

في ٢١ يوليو ٢٠٠٢ تقدمت شركة وورلدكوم للاتصالات بطلب رسمي إلى المحكمة لإعلان إفلاسها لتصبح بذلك أكبر عملية إفلاس في التاريخ الأمريكي. وتشير الوثائق التي قدمتها الشركة إلى محكمة منطقة جنوب نيويورك ووضعت الشركة نفسها بموجبها تحت حماية الفصل الحادي عشر من القانون الأمريكي للإفلاس إلى أن القيمة الإجمالية لأصول الشركة ١٠٧ مليار دولار، وأن مجموع ديونها ٤١ مليار دولار. وقد هبطت قيمة أسهم الشركة من نحو ٦٠ دولار للسهم في عام ١٩٩٩ إلى ٩ سنتات فقط في يونيو ٢٠٠٢ عندما اعترفت

(١) - Jerry W. Markham, Op. cit., pp. 330 – 354.

- Jenny Mead, "Cynthia Cooper and Worldcom. (A)", Darden Graduate School of Business Publishing, University of Virginia, 2008. Available at: <http://papers.ssrn.com/so13/Delivery.cfm/UVA-E-0279.pdf?abstracid=908776&mirid=2>

- Jay W. Lorsch & Ashley C. Robertson, "Restoring Trust at Worldcom.", Harvard Business School, Nov. 2004, pp. 1 – 27.

الشركة بمخالفات محاسبية قدرت حين ذلك بنحو ٤ مليار دولار، وعجزت عن سداد أقساط ديون مستحقة عليها^(١).

الممارسات المحاسبية ودورها في الإفلاس:

- التلاعب في الحسابات المالية:

في فحص لـ SEC اتضح أن تعثر الاقتصاد في ٢٠٠١ نتج عنه انخفاض في إيرادات وأرباح وورلدكوم مما جعل من الصعب الحفاظ على هذه الأرباح في مستوى التوقعات لمحلي الصناعة، ومن ثم بدأت الشركة في التلاعب في تقاريرها المحاسبية على نطاق واسع بغرض إخفاء القيمة الحقيقية لهذا الانخفاض.

هناك من يرى أن وورلدكوم كانت مختبراً ومعملاً في عالم المحاسبية A Laboratory For The Accounting World. ففي ما بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠ أعلنت وورلدكوم عن أرباح قدرها ١٦ مليار دولار في تقاريرها المالية المرسلة لهيئة سوق المال بينما اتضح بعد ذلك أنه أقل من مليار دولار كدخل خاضع للضريبة، ومن ثم فإن الشركة كانت تقوم بالتلاعب في الدفاتر Cooking of the Books^(٢).

- رسملة التكاليف:

مع بداية الربع الرابع من عام ٢٠٠١، ومع استمرار وانخفاض الإيرادات، قام المدير المالي للشركة بفصل تكاليف الحصول على طاقة الشبكة لمعاملتها معاملة المصاريف الرأسمالية بدلاً من اعتبارها تكاليف تشغيل، اعتماداً على أن عقود الحصول على هذه الطاقة تعطي الفرصة للشركة للدخول في السوق بسرعة في أوقات مستقبلية عندما يشتد الطلب عن

^(١) <http://www.Islamicnews.Net/Common/ViewTem.Asp?Docid=541>

^(٢) - Robert S. Kaplan & David Kiron, "Accounting fraud at worldcom." Harvard Business School, May 2005, p. 14

- U. S. House of Representative Committee at financial Services, "Wrong Numbers, The Accounting Problems at WorldCom", 2002, pp. 21 – 22.

المستوى الحالي، ولم يستمع لآراء المحاسبين بأن ذلك يتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- التلاعب في رقم الأرباح⁽¹⁾:

في ٢٥ يونيو ٢٠٠٢ تم فصل المدير المالي من الخدمة بسبب استخدامه لممارسات محاسبية مشكوك فيها، وأعلنت الشركة أنها ستعيد حساب أرباحها بعد اعترافها أنه تم حسابها بطريقة غير صحيحة ٣,٩ مليار دولار تكاليف تشغيل مما جعل الشركة تظهر أنها رابحة على غير الحقيقة، وانخفض سعر السهم إلى ٩ سنت.

في ٨ أغسطس ٢٠٠٢ أفصحت الشركة أن ٣,٣ مليار دولار أخرى تم معالجتهم بطريقة غير صحيحة. وأظهر فحص SEC أن وورلدكوم مارست إدارة الأرباح بتحريف أرباحها بحوالي ٩ مليار دولار، وتم تخفيض الأصول والشهرة بقيمة ٧٩ مليار دولار.

في ٢١ يوليو ٢٠٠٢ خضعت وورلدكوم لقانون الإفلاس، وخسر المساهمون حقوقهم المالية البالغة ١٨٠ مليار دولار وتم شطب الشركة من سوق الأوراق المالية. ورأت محكمة فيدرالية أنه ربما يكون ذلك أكبر عملية غش محاسبي في التاريخ.

يتضح مما سبق أن بعض المسؤولين بوورلدكوم قاموا بممارسات إدارة الأرباح والتلاعب في الحسابات عن طريق:

- رسملة تكاليف التشغيل.
- تضخيم الإيرادات والتلاعب فيها.
- عدم الإفصاح عن الأرباح والخسائر الحقيقية.

⁽¹⁾ United States District Court of New York. Complaint (Securities Fraud), SEC V. Bernard J. Ebbers, pp. 1 - 16, <http://www.sec.gov/litigation/complaints/comp19301.pdf>.

- عدم الإفصاح عن القروض والضمانات الممنوحة لرئيس مجلس الإدارة لديونه الخاصة.
- انتهاك القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- استخدام الاحتياطات لتدعيم الأرباح فيما هو غير مخصص لها.

٣ / الفصل الثاني

علاقة ممارسة إدارة الأرباح بأسعار الأسهم المتداولة وأساليب الكشف عنها

١/٣ دور المعلومات المحاسبية المرتبطة بالأسهم في سوق الأوراق المالية:

طبيعة وأهمية سوق الأوراق المالية:

يشير مفهوم سوق الأوراق المالية إلى الإطار الذي تنساب من خلاله الأموال مقابل الأوراق المالية فيما بين الأفراد والمؤسسات إصداراً جديداً أو تداولاً، وعرفتها أبو موسى بأنها الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق منها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه، ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الأسعار السائدة في أية لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه^(١).

وعلى ذلك يمكن القول أن أسواق الأوراق المالية:

* وسيلة سهلة وسريعة لتمويل رأس المال.

* تعمل كوسيط بين البائع والمشتري، أو المقرض والمقترض للأوراق المالية.

* توفر الخيارات المتنوعة في الاستثمار لأصحاب المدخرات.

* توفر السيولة والمرونة العالية للأصول المالية التي يصعب توافرها بدون الأسواق.

دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية:

(١) رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، المعتر للنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص ١١.

يمكن القول أن المعلومات المحاسبية خصوصاً المنشورة منها والتي يتم إعدادها ونشرها بواسطة الإدارة في أي منشأة تعتبر أحد أهم المصادر الأساسية للمعلومات التي يتم الاعتماد عليها واستخدامها من قبل كافة الأطراف المهتمة بأداء المنشأة، حيث أنها توفر معلومات مفيدة في تحقيق الأغراض التالية^(١):

١. تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الحاليين منهم والمرتقبين في التوقيت المناسب وبالكم المناسب.

٢. تحقيق وضع أفضل لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند التعرض للمواقف القرارية الخاصة بالتعامل مع المنشأة فيما لو اتخذوا القرارات بدون تلك المعلومات.

٣. مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في ظل القدرة والاستخدامات البديلة.

وتلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً وأساسياً في سوق الأوراق المالية، فتوفير المعلومات وخاصة المعلومات المحاسبية للمتعاملين تمكنهم من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات وبالتالي تحديد الأسعار المناسبة للأسهم^(٢).

وتعتبر المعلومات المحاسبية بشقيها التقديري والفعلي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذهم لقراراتهم، فهي الأساس الذي يعتمدون عليه في تقييم أسعار الأوراق المالية بشكل مستمر، وتحديد تلك الأوراق التي تعتبر أسعارها أقل أو أكبر من قيمتها الحقيقية بمعنى تحديد ما يعرف بـ (Under and Over Priced Securities)^(٣).

(١) د. حسن علي محمد سويلم، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

(٢) رحاب كمال محمود محمد الزكي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٣) د. رضا إبراهيم صالح، دور البيانات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، دراسة نظرية اختيارية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٠٠، ص ٤.

المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق الأوراق المالية:

وتعتبر سوق الأوراق المالية الكفاء هي السوق التي تستجيب فيها أسعار الأوراق المالية سريعاً لكل معلومة جديدة تعمل على تغيير المتعاملين لقراراتهم الاستثمارية نتيجة لتغير نظرهم تجاه الشركة المصدرة للورقة المالية، ومن ثم تعكس أسعار التداول كافة المعلومات المتاحة الواردة إلى السوق في كافة الأوقات، حيث تتعادل القيمة السوقية للسهم مع قيمته الحقيقية أي أن القيمة السوقية للسهم تكون قيمة عادلة^(١).

ويمكن تبويب المعلومات التي تهم سوق الأوراق المالية ومجموع المستثمرين الحاليين والمرتقبين وتؤثر على أسعار الأوراق المالية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي^(٢):

١- المعلومات التاريخية، وهي المعلومات المنشورة من قبل المنشآت والمتاحة للجميع والتي تعطي فترات زمنية سابقة مثل القوائم المالية، تقارير مجلس الإدارة، أسعار الأسهم في فترات زمنية سابقة.

٢- المعلومات الحالية، وهي المعلومات المتاحة أو المنشورة في الوقت الحالي وقد تكون حديثة أو تعبر عن تطور لبيانات سابقة وتشمل التقارير الحالية وتساهم في تكوين أو تعديل توقعات المستثمرين.

٣- المعلومات الخاصة، وهي المعلومات التي تتوافر أو تتاح لفئة معينة دون باقي المتعاملين في السوق والتي من شأنها التأثير على أسعار التداول في السوق.

العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية:

(١) عبد الله بن سعيد بن فهد المزراقي، مدى تأثير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم - دراسة ميدانية على السوق المالية السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ٢٨ - ٢٩.

(٢) د. محمد نشأت فؤاد محمد، دراسة اختبارية لقياس مدى فاعلية المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد العشرون، ١٩٩٤، ص ١٦٦.

ويرى الباحث أن متغير الربح والتنبؤ به يعتبر من أهم العوامل التي يعتمد عليها في تحديد قيمة الاستثمارات المختلفة باعتبار أنه كلما زاد رقم الربح كلما أمكن زيادة التوزيعات النقدية، وكلاهما يؤثر على سعر الأسهم في سوق الأوراق المالية، كما أن رقم الربح يعبر عن مدى كفاءة استخدام إدارة المنشأة للموارد المتاحة لديها.

وعلى ذلك يمكن القول^(١):

- تستخدم الأرباح المحققة في نفس العام كمؤشر للحكم على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لها.

- تستخدم الأرباح المحققة في تقدير التدفقات النقدية الداخلية في السنة المالية الحالية أو الماضية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

- تستخدم الأرباح المحققة خلال فترات ماضية كأساس للحكم على مقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في السنوات المستقبلية عند تقييم المستثمر للأوراق المالية.

- كلما زاد رقم الربح المحقق كلما أدى ذلك إلى زيادة التوزيعات ومن ثم زيادة أسعار الأسهم المتاحة بالمنشأة في السوق.

ونظراً لما للربح من أهمية في اتخاذ القرارات فإن الإدارة قد تقوم بالتلاعب في الأرباح باعتبارها من المعلومات المحاسبية وذلك لتحقيق أهداف معينة.

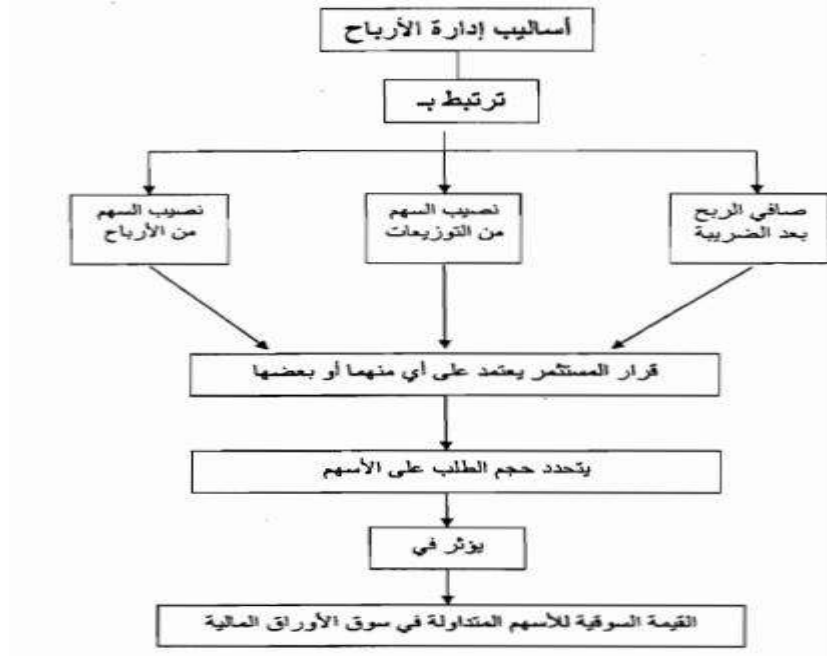
ويستخلص الباحث من الدراسات السابقة في مجال المعلومات المحاسبية وعلاقتها بأسعار الأسهم بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد على إحداها أو بعضها من قبل المستثمرين في تحديد اختيارهم من الأسهم. ومن أهم تلك المؤشرات ما يلي:

(١) محمد عبد العزيز عبد الله عربي، دور تنبؤات الأرباح المنشورة في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية بمصر، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة ببورسعيد جامعة قناة السويس، ١٩٩٢، ص ٨٩.

- ١- صافي الربح بعد الضريبة حيث يهتم المستثمرون بقيمة صافي الربح بعد الضريبة باعتباره مؤشراً على مدى قدرة الإدارة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها.
- ٢- نصيب السهم من التوزيعات حيث يوجد العديد من المستثمرين يبحثون عن قيمة ومعدل التوزيعات المتاحة لكل سهم حيث يفضلون الأسهم ذات التوزيعات المرتفعة وتعطي توزيعات الأرباح مؤشراً على العائد المتوقع تحقيقه في فترة مالية تالية. وكلما زادت التوزيعات للسهم في فترة ما كلما زاد إقبال المستثمر على شراء السهم وبالتالي زيادة قيمته السوقية وبالتبعية تحقيق عائد رأسمالي عند بيع السهم.
- ٣- نصيب السهم من الأرباح حيث يعتبر من أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم أداء الشركة ويوضح مقدار العائد الذي يحصل على السهم نظير استثماره في هذه الشركة. فهو يبين نصيب المستثمر من الثروة المتجمعة في نهاية كل عام سواء تم توزيع جزء منه على المساهمين أو تم احتجازه في صورة احتياطات وأرباح مرحلة ولذا فإن ربحية السهم هي من أهم المنافع التي تحققها الورقة المالية للمساهم ومن ثم يعتبر من أهم المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمارية في الأوراق المالية. ويوضح الشكل التالي العلاقة بين المؤشرات المرتبطة بالربح السابق الإشارة إليها وعمليات إدارة الأرباح وأسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية^(١).

(١) الشكل من إعداد الباحث.

شكل رقم (٣)



العلاقة بين مؤشرات الأرباح وأسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية

٢/٣ دراسة ظاهرة إدارة الأرباح:

باستعراض كثير من الدراسات السابقة التي تمت في مجال إدارة الأرباح يرى الباحث

أن:

- كثير منها تمت في بيئة قانونية ومحاسبية غير البيئة السعودية التي قد يكون هناك تباين بينهما مما ينعكس على طرق وأفكار ودوافع إدارة الأرباح في كل.

- أن ما تم منها في المملكة العربية السعودية لم يمس جوهر المشكلة المعروضة سواء من ناحية الدوافع أو الأسباب أو الأهداف التي ترمي إليها إدارة الشركة السعودية عند ممارستها لإدارة الأرباح أو لمدى التأثير على القيمة السوقية للأسهم في سوق الأسهم السعودية.

- أن الدراسات التي تمت في المملكة العربية السعودية ترجع إلى ما قبل إنشاء هيئة سوق المال في المملكة وتنظيم سوق الأسهم السعودية عدا دراسة واحدة مما لا يجوز معه تعميم النتائج لاختلاف الظروف قبل وبعد إنشاء هيئة سوق المال.

- لم توضح أي من الدراسات التي تمت في المملكة الأساليب التي تستخدمها الشركات السعودية عند ممارسة إدارة الأرباح.

- توجد دراسة واحدة أوضحت عدة متغيرات محاسبية قد يعتمد عليها المستثمرون في المملكة في اتخاذ قرار الاستثمار، دون توضيح النسب المئوية لكل متغير، مما يصعب أية دراسة اختبارية في هذا المجال.

لذا يرى الباحث أن دراسة تلك الظاهرة (إدارة الأرباح) على مستوى المملكة العربية السعودية يعتبر ضرورة حتمية في مجال البحث المحاسبي بالمملكة. ورغم أن هناك بعض الدراسات المحاسبية التي تناولت خصائص الدخل في المملكة إلا أن موضوع إدارة الأرباح في الشركات السعودية وأثره لم يأخذ نصيبه من الدراسة والبحوث ولم يلق الاهتمام من قبل الباحثين والمهتمين.

- فدراسة عسيري استخدمت نموذجاً بسيطاً يعتمد على صافي الدخل والمبيعات لتحديد ما إذا كانت الشركات السعودية تعمل على تمهيد دخلها أم لا (١).
- ودراسة التويجري، وعبد المجيد تناولت العلاقة بين حجم المنشأة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية مع توضيح الآليات المختلفة التي يمكن إتباعها لتمهيد الدخل المحاسبي (٢).
- ودراسة Alseheli and Speer تناولت خصائص الدخل في المملكة والعلاقة بين مكونات الدخل وتقييم الشركات المساهمة (٣).
- ودراسة Alsehali تناولت العلاقة بين مكونات الاستحقاق المحاسبي وقيم الأسهم في الشركات السعودية (٤).
- ودراسة السهلي تناولت ظاهرة إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية من خلال تقدير الاستحقاق الاختياري (تمهيد الدخل) في الشركات السعودية ودراسة بعض الدوافع الأساسية التي تجعل إدارة الشركات تمارس إدارة الربح في المملكة (٥).
- ومن ثم رأى الباحث دراسة إدارة الأرباح في الشركات المسجلة في سوق الأسهم بالمملكة العربية السعودية وتأثيرها على القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات، خصوصاً وأن سوق الأسهم بالمملكة تعد سوقاً ناشئة وحديثة لا تتجاوز العقد من الزمن، مع انفتاحها على المستثمرين المحليين وغيرهم من دول الخليج والعالم. وهذا ما يتناوله الفصل الثالث، إلا

(١) د. عبد الله علي عسيري، مرجع سبق ذكره.

(٢) د. ماهر مصطفى عبد المجيد، د. عبد الرحمن بن علي التويجري، مرجع سبق ذكره.

(٣) Alsehali, M. and N. Speer., Op. cit., pp. 197 – 217.

(٤) Alsehali, M.S., Op. cit.

(٥) د. محمد بن سلطان السهلي، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٣ - ٥٤٥.

أن الأمر يتطلب اللجوء إلى أسلوب محاسبي لتحديد علاقة إدارة الأرباح بأسعار الأسهم المتداولة وهذا ما يتناوله المبحث الثالث.

٣/٣ الأساليب المحاسبية للكشف عن عمليات إدارة الأرباح:

إن قيام إدارة الشركات باستخدام بعض الممارسات المحاسبية في إدارة الأرباح لتحقيق الأهداف ومصالح ذاتية للإدارة، والتي قد تتمثل في رواتب ومكافآت وعلاوات وغيرها من المزايا التي يتم تحديدها في ضوء مجموعة من الاعتبارات، والتي من أهمها صافي الربح المحقق في نهاية الفترات المحاسبية، وسعر سهم تلك الشركات بسوق الأوراق المالية.

تفرض البحث عن أسلوب أو نموذج يساعد في الكشف عن تلك الممارسات، مما يساعد على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الاستقرار في سوق الأوراق المالية.

وباستعراض بعض الدراسات التي تمت في مجال أساليب ونماذج الكشف عن إدارة

الأرباح يرى الباحث ما يلي:

فدراسة Bauwhede et al. 2003 لم تربط بين ممارسات إدارة الأرباح ودوافعها في نموذج الاستحقاقات، كما أنها لم تضمن النموذج مختلف الأساليب التي يمكن إدراجها ضمن نموذج إدارة الأرباح.

ودراسة Park & Shin 2004 لم تضمن النموذج المستخدم مختلف أساليب إدارة الأرباح الأخرى مما يجعل النموذج غير كامل ويصعب استخدامه بمفرده لقياس مبالغ الأرباح التي يتم إدارتها في الشركات.

ودراسة خليل ٢٠٠٥ تستخدم ١٦ مؤشر للكشف عن ما إذا كانت الشركة تقوم بإدارة الأرباح والدافع وراء ذلك، ويحتاج كل مؤشر إلى بيانات معينة وتفسير معين مما يصعب معه عملية الكشف، كما أنها تحتاج لبيانات على مستوى الصناعة من النادر وجودها أو الحصول عليها بالإضافة إلى العيوب التقليدية الموجودة في النسب المالية والمحاسبية.

ودراسة Bradubry et al. 2006 فإنها لم تدخل متغير الصناعة - كمقياس لمتوسط استحقاقات رأس المال العامل غير العادية مع مستوى الصناعة - في المعادلة الثانية كأحد المتغيرات المستقلة.

ودراسة Gavius 2007 وضعت نموذجاً يمكن من التنبؤ بأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية من خلال أخذ أثر إدارة الأرباح كمتغير مستقل إلا أنه لم يكن من أهدافها بيان كيفية استخدام النموذج في تقدير مبلغ الأرباح الذي تم التلاعب فيه، بالإضافة إلى عدم اشتغال النموذج على العناصر المختلفة التي يمكن استخدامها من قبل الإدارة في عملية إدارة الأرباح.

ودراسة المليجي وضعت نموذجاً للتنبؤ بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة إلا أنه استخدم عينة مكونة من شركات مختلفة في طبيعة العمل وحجمه وإيرادات وأرباحه والظروف المختلفة لكل نوع من أنواع النشاط مما لا يمكن معه من القبول به للتضخيم - كما أنه يتميز بكثرة خطوات العمل واستخدام مؤشرات على مستوى الصناعة رغم اختلاف مكوناتها، ويمكن القبول بصعوبة التطبيق في بيئة مختلفة كالمملكة العربية السعودية.

أما دراستي كلاً من هريدي وعسيري والسهلي فقد استخدمتا نموذج Eckel وهو مقياس بسيط لتحديد ما إذا كانت الشركة تمارس إدارة الأرباح أم لا ويعتمد على صافي الدخل والمبيعات دون أن يتطرق للاستحقاق الاختياري وما يصاحب ذلك من صعوبات ويحتاج لمعرفة أثر إدارة الأرباح على أسعار الأسهم من معاملات الانحدار والارتباط بين سعر السهم وصافي الدخل - باعتباره المقياس المستخدم في التعبير عن عملية إدارة الأرباح، وهذا النموذج هو ما يفضله الباحث وسيقوم باستخدامه في الفصل الثالث.

٤ / الفصل الثالث

دراسة اختبارية لأثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية

١/٤ نشأة وتطور سوق الأسهم السعودية:

ترجع نشأة سوق الأسهم السعودية إلى بداية ظهور شركات المساهمة في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين حيث تم تأسيس أول شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٤، ومن ثم توالي إنشاء شركات المساهمة حتى بدأ سوق المال في نهاية السبعينيات عندما تزايد عدد الشركات المساهمة بشكل ملحوظ.

ويمكن تقسيم مراحل تطور سوق الأسهم السعودية إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى ما قبل عام ٢٠٠١م:

يعد نظام الشركات السعودي الصادر في عام ١٩٦٥ وتعديلاته المصدر الأساسي الذي ينظم إصدار الأوراق المالية في المملكة من حيث نوعها والشروط والإجراءات التي تحكم عملية الإصدار والتداول. وقد زاد الاهتمام بالاستثمار في السوق بعد حدوث طفرة البترولية الأولى في عام ١٩٧٣م، وسعودة البنوك التجارية في السعودية في أواسط السبعينيات، وفتح المجال للمواطنين للمساهمة في ملكيتها وكان عدد الشركات المساهمة قد وصل إلى ١٤ شركة ارتفعت إلى ٤٨ شركة في عام ١٩٨٣.

وفي إبريل ١٩٨٣ صدر قرار وزاري بحصر تداول الأسهم في البنوك السعودية ومنع إجراء أي تداول للأسهم بدون وساطتها مع الحظر عليها أن تقوم بالمتاجرة مباشرة بالأسهم لحسابها الخاص^(١).

(١) د. رضا إبراهيم صالح، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

ولقد كانت عمليات التداول وتسوياتها وتحويل ونقل ملكيتها يتم بشكل تقليدي في مؤسسة النقد العربي السعودي بقسم مراقبة الأسهم، حيث كان التداول يستغرق أسبوعين على الأقل حتى يتم تنفيذ العملية بالكامل نظراً للاعتماد على النظام اليدوي من ناحية وتطبيق المركزية في تنفيذ عمليات التداول من ناحية أخرى (١).

وفي عام ١٩٩٠م بدأ تطبيق النظام الآلي لمعلومات الأسهم السعودية، حيث أصبحت عمليات تداول الأسهم وتسويتها وتحويل ونقل ملكيتها تتم بطريقة إلكترونية عن طريق ربط وحدات التداول المركزية المنتشرة في العديد من فروع البنوك السعودية بالحاسب الآلي المركزي بمؤسسة النقد العربي السعودي (٢).

المرحلة الثانية من عام ٢٠٠١م وحتى الآن:

حيث تم في ٦/١٠/٢٠٠١ تطبيق نظام "تداول" الذي يعتبر امتداداً وتطويراً لنظام تداول الأسهم الإلكتروني، مما أمكن معه تنفيذ أوامر البيع والشراء في نفس اليوم، والسماح بإمكانية بيع وشراء الأسهم عبر الإنترنت، وأيضاً سرعة وسهولة نقل الملكية والتسويات التي تتم في نفس اليوم (٣).

كما تم إدراج سوق الأسهم السعودية ضمن مؤشر الأسواق الناشئة التي تشرف عليه مؤسسة التمويل الدولية، ونشر أسعار ومعلومات الأسهم من خلال نظام ESIS

(١) د. شريف سعيد البراد، مدى تأثير أسعار أسهم الشركات بالإفصاح المالي وغير المالي، دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، إبريل ٢٠٠٨، ص ٤.

(٢) عبد الله بن سعيد بن فهد المزراقي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

(٣) مجلة سوق الأسهم السعودي "تداول"، العدد ٢، خريف ٢٠٠٢م، ص ٤.

WEB إلى المستثمرين عن طريق البنوك المحلية، وتعديل وحدة التغير في السعر على أجزاء الريال، وتحديث بث مؤشر أسعار الأسهم ليصبح آلياً^(١).

وفي ٢٠٠٣/٧/٣١ صدر المرسوم الملكي بنظام السوق المالية الذي قرر إنشاء السوق المالية كشركة مساهمة باسم "السوق المالية السعودية"، وإنشاء هيئة السوق المالية ذات الاستقلال المالي والإداري والتابعة مباشرة لرئيس مجلس الوزراء.

وتهدف هيئة السوق المالية إلى تنظيم وتطوير السوق المالية في المملكة العربية السعودية، ولها صلاحية وضع اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية حتى يمكن توفير العدالة وضمن الكفاءة في السوق وحماية المستثمرين.

وقد سمحت هيئة السوق المالية لشركات سمسرة مستقلة بالعمل ومنافسة البنوك، كما تم إلزام البنوك بفصل نشاط السمسرة الذي كانت تقوم به إلى شركات مستقلة قامت البنوك بتأسيسها.

وقد تصدرت السوق المالية السعودية أسواق الأسهم العربية المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي من حيث قيمة وعدد الأسهم المتداولة والقيمة السوقية للأسهم المصدرة^(٢).

١/١/٤ خصائص السوق المالية السعودية:

نظراً لحداثة السوق المالية السعودية وتطورها، فإنها تتميز بعدة خصائص على النحو

التالي:

أ- حداثة الإنشاء:

(١) د. عوض سلامة فايز الرحيلي، دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية - دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، المجلد ٤١، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص ٣١٧.

(٢) وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية، خطة التنمية الثامنة، الرياض، ٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م، ص ٢٠.

تعتبر السوق المالية السعودية حديثة التكوين مقارنة بالأسواق المالية العالمية مثل بورصة نيويورك عام ١٧٦٨م والسوق المالية في بريطانيا عام ١٨٠٦م، كما أن هناك أسواقاً قاربت المائة عام مثل السوق المالية في اليونان وأسبانيا والأرجنتين والهند والمكسيك^(١).

ب- صغر قاعدة السوق:

حيث عدد الأسهم المتاحة للتداول مقارنة بالأسهم التي تم إصدارها منخفض للغاية إذ لم يتجاوز نسبتها ٥% لعدة سنوات ماضية ارتفع خلال السنوات الأخيرة من التسعينات إلى ما يقرب من ١٠% وهي نسبة متدنية للغاية إذا ما قورنت بالمقاييس العالمية^(٢).

ج- محدودية أدوات السوق:

يقتصر نشاط السوق المالية على تداول الأسهم العادية لشركات المساهمة السعودية فقط، ولا يتطرق إلى الأسهم الممتازة أو السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، إلا أن مجلس هيئة السوق المالية قد وافق في ٢٠٠٩/٦/٦ على إنشاء سوق مالية لتداول الصكوك والسندات في المملكة العربية السعودية.

د- محدودية أنواع أوامر الشراء:

لا يتم التعامل في السوق المالية السعودية إلا بالأمر المحدد فقط دون غيره من أنواع أوامر الشراء المتعارف عليها في الأسواق المالية.

هـ- محدودية أنواع التعامل:

(١) غادة أحمد محمد رفاعي، مدى إمكانية تطبيق أسلوب التحليل الفني في تحديد الأداء الاستثماري بسوق الأسهم في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٠٠٣، ص ٣٢.

(٢) د. رضا إبراهيم صالح، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

التعامل المسموح به في السوق المالية السعودية هو التعامل العاجل أو الحاضر والذي على أساسه يتم تنفيذ العقد فوراً، ولا مجال للتعامل من خلال الأسواق الآجلة أو الخيارات أو غيرها من المشتقات المالية.

و- عدم وجود صانعي السوق:

لا يوجد في السوق المالية السعودية شركات متخصصة تقوم بمهمة صانعي السوق لتأمين السيولة الكافية والمطلوبة لتحريك السوق بالدخول كبائع أو كمشتري لضمان استمرار واستقرار السوق وصدر أمر ملكي في مارس ٢٠٠٦ بإنشاء صندوق التوازن ليقوم بمهمة صانع السوق إلا أنه لم يتم التنفيذ حتى الآن.

ز- إتباع أسلوب المضاربة:

تتميز السوق السعودية بارتفاع الأسعار وهبوطها بشكل غير مبرر علمياً وعملياً لقيام بعض المضاربين الكبار بتداولات وهمية^(١). كما أن النظام الإلكتروني المتبع في السوق السعودية الذي يسمح بانتقال الأسهم من البائع إلى المشتري وانتقال قيمتها من المشتري إلى البائع بشكل لحظي وتزامن في ثوان معدودة وأدى إلى قدرة المتداولين بالقيام بعشرات الصفقات في اليوم الواحد مما ألب المضاربات.

٢/٤ منهج الدراسة الاختبارية:

١/٢/٤ هدف الدراسة الاختبارية:

تهدف الدراسة الاختبارية إلى بيان مدى استجابة سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية للأرقام المحاسبية المعلنة ضمن التقارير المالية، وخصوصاً رقم صافي الدخل الذي قد يكون سبق للإدارة القيام بالتأثير فيه باستخدام البدائل المحاسبية المتعددة، وذلك عند

(١) د. زايد بن فهد الحصان، محددات ومعوقات الاستثمار في سوق الأسهم السعودية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص ١٠١.

استخدام تلك الأرقام المعلنة في تقييم أسعار الأسهم في سوق الأسهم الأمر الذي يمكن معه التعرف على وتحديد مدى التأثير على القيمة السوقية باستخدام إدارة الأرباح.

وعلى ذلك يمكن تحديد هدف الدراسة الاختبارية في الآتي:

- ١- الكشف عن عمليات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة السعودية.
- ٢- دراسة أثر عمليات إدارة الأرباح على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودية.

٢/٢/٤ فروض الدراسة الاختبارية:

فروض الدراسة الاختبارية هي الفروض الواردة في إطار البحث كالتالي:

أولاً: توجد شركات مساهمة مسجلة بسوق الأسهم السعودية تمارس إدارة الأرباح.

ثانياً: لا توجد علاقة بين إدارة الأرباح في شركة معينة وأسعار الأسهم المتداولة لهذه الشركة.

٣/٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة الاختبارية:

يتم تطبيق الدراسة الاختبارية على الشركات المساهمة المسجلة بسوق الأسهم السعودية، ولما كان عدد هذه الشركات والتي لها نتائج أعمال عن سنة كاملة ومنشورة للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ هو ٧٧ شركة فقط بمختلف القطاعات الثمانية المكونة للسوق في هذه الفترة، فإن الباحث اختار أن يكون عينة الدراسة عشوائية طبقية وبنسبة ٢٠% وذلك في ضوء العوامل التالية:

- ١- أن تتواجد لأي شركة داخلية في العينة معاملات نشطة بسوق الأسهم السعودية.
 - ٢- أن تتوفر البيانات لأي شركة داخلية في العينة بهيئة السوق المالية السعودية.
 - ٣- أن يكون لها قوائم مالية عن سنوات ميلادية هي سنوات الفترة الزمنية المختارة.
- ومن ثم تم اختيار ١٥ شركة تمثل ٢٠% من عدد الشركات المستوفاة لتلك الشروط.

٤/٢/٤ أسلوب تحليل البيانات:

تم تجميع بيانات عن صافي الدخل والإيرادات ونصيب السهم من الأرباح، وغيرها من البيانات التي يمكن استخدامها عند تطبيق النموذج الخاص بالكشف عن عمليات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة وعند دراسة أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية.

للوصول إلى معرفة الشركات التي تقوم بإدارة الأرباح في العينة محل الدراسة يتم تطبيق خطوات مؤشر Eckal وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

معامل اختلاف الدخل للشركة

$$\text{معامل إدارة الربح للشركة} \dots = \text{—}$$

معامل اختلاف الإيرادات للشركة

حيث يتم تجميع البيانات عن صافي الدخل والإيرادات لسلسلة زمنية قدرها خمس سنوات.

ثم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل من صافي الدخل والإيرادات على حدة.

إذا ظهر المعامل أقل من أو يساوي واحد صحيح فمعنى ذلك أن الشركة تمارس إدارة الأرباح أما إذا ظهر المعامل أكثر من الواحد الصحيح فإن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح.

أما بالنسبة لدراسة أثر عمليات إدارة الأرباح على أسعار الأسهم المتداولة فقد تم استخدام نموذج انحدار بسيط يربط بين أسعار الأسهم كمتغير تابع، والقيام بعمليات إدارة الأرباح كمتغير مستقل.

$$\text{ص} = \text{أ} + \text{ب س}$$

حيث ص هي المتغير التابع ويعبر عن أسعار أسهم شركات العينة محل الدراسة الاختبارية بسوق الأسهم السعودية.

وحيث س هي صافي دخل شركات العينة محل الدراسة الاختبارية (باعتباره مقياس لعمليات إدارة الأرباح).

٥/٢/٤ نتائج الدراسة الاختبارية:

بعد تشغيل بيانات الدراسة الاختبارية واختبار الفروض حيث تم استخدام مؤشر Eckel في إظهار الشركات التي تمارس إدارة الأرباح وبلغت (٤) شركات أي بنسبة ٢٧% تقريباً وهذا ما يثبت صحة الفرض الأول للدراسة الاختبارية وهو توجد شركات مساهمة مسجلة بسوق الأسهم السعودية تمارس إدارة الأرباح. كما تم حساب معامل الارتباط برسون للعلاقة بين أسعار الأسهم وصافي الدخل لشركات العينة محل الدراسة الاختبارية واتضح وجود علاقة عكسية بين صافي الدخل (المقياس المستخدم في التعبير عن عمليات إدارة الأرباح) وأسعار الأسهم بدرجة معنوية أكبر من ٠,٠٠٥ ومن ثم تم رفض الفرض الثاني بأنه لا توجد علاقة بين إدارة الأرباح في شركة معينة وأسعار الأسهم المتداولة لهذه الشركة أي وجود تأثير لعمليات إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية.

٦/٢/٤ توصيات البحث:

١- يوصي الباحث بضرورة إسناد مسؤولية اكتشاف ومنع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية إلى لجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية بتلك الشركات للحد من هذه الممارسات ونتائجها التي قد تعود بالضرر على الشركة.

٢- يوصي الباحث بقيام هيئة سوق المال السعودية بدراسة الحد من بعض البدائل المحاسبية مثل اختيار طريقة واحدة لإهلاك الأصول وطريقة واحدة لتقييم المخزون السلعي

تسري في جميع الشركات المساهمة المسجلة لديها للحد من ممارسات إدارة الأرباح عن هذه الطرق وفي تجربة النظام المحاسبي الموحد بمصر ما يمكن الاستناد إليه.

٣- يوصي الباحث بقيام هيئة سوق المال السعودية بدراسة منع رسملة المصروفات الإيرادية حتى لا تستخدم في ممارسات إدارة الأرباح أسوة بما تم في معايير المحاسبة بخصوص مصاريف التأسيس، ومن ثم التزام المرجع الخارجي بذلك وإبداء رأي عكسي في حالة قيام الشركة بذلك.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

(١) رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، المعنز للنشر، عمان، ٢٠٠٤.

ب- الدوريات العلمية:

(١) د. أحمد هاني بحيري حماد، "دراسة تحليلية اختبارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، يناير ١٩٩٣.

(٢) د. أمال محمد محمد عوض، "قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري"، مجلة الدراسات المالية التجارية، كلية التجارة فرع بني سويف، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

(٣) د. حسين أحمد عبيد، "دراسة ميدانية لظاهرة التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية لخدمة أغراض الإدارة - الدوافع والآثار"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، سبتمبر، ٢٠٠٤.

- (٤) د. رضا إبراهيم صالح، دور البيانات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، دراسة نظرية اختبارية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٠٠.
- (٥) د. زايد بن فهد الحصان، محددات ومعوقات الاستثمار في سوق الأسهم السعودية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ٢٠٠٢.
- (٦) د. سمير كامل محمد عيسى، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (٢) المجلد رقم (٤٥)، يوليو ٢٠٠٨.
- (٧) د. شريف سعيد البراد، مدى تأثر أسعار أسهم الشركات بالإفصاح المالي وغير المالي، دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، إبريل ٢٠٠٨.
- (٨) د. عبد الله علي عسيري، تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد التاسع والثلاثون، سبتمبر ٢٠٠٢.
- (٩) د. علي محمد حسن هويدي، "دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية"، مجلة الإدارة العامة، العدد الثاني، أغسطس ١٩٩٨.
- (١٠) د. عوض سلامة فايز الرحيلي، دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية - دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، المجلد ٤١، العدد الثاني، ٢٠٠٤.
- (١١) د. ماهر مصطفى عبد المجيد، د. عبد الرحمن بن علي التويجري، تمهيد الدخل المحاسبي كأداة لزيادة قدرة المنشآت على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، مركز البحوث، كلية الاقتصاد والإدارة بالقصيم، جامعة الملك سعود، رقم ٤٦، ٢٠٠٤.

- (١٢) د. محمد بن سلطان السهلي، إدارة الربح في الشركات السعودية، دورية الإدارة العامة، المجلد السادس والأربعون، العدد الثالث، أغسطس ٢٠٠٦.
- (١٣) د. محمد نشأت فؤاد محمد، دراسة اختبارية لقياس مدى فاعلية المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد العشرون، ١٩٩٤.
- (١٤) د. مدثر طه أبو الخير، "إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية، مجلة التمويل والتجارة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ١٩٩٩.
- (١٥) د. "تقرير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي". المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، ١٩٩٧.
- (١٦) د. ممدوح عبد الحميد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق المالية المصرية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الثالثة، ١٩٩٩.
- (١٧) د. وصفي عبد الفتاح حسن، تسوية الأرباح خلال الفترات المحاسبية من منظور اقتصادي وأخلاقي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ١٩٩٧.

ج- الرسائل العلمية:

- (١) رحاب كمال محمود محمد الزكي، "دور السياسات المحاسبية في إدارة الأرباح وأثرها على أسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، الإسماعيلية، ٢٠٠٤.
- (٢) عبد الله بن سعيد بن فهد المزراقي، مدى تأثير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم - دراسة ميدانية على السوق المالية السعودية، رسالة

ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

(٣) غادة أحمد محمد ناغي، مدى إمكانية تطبيق أسلوب التحليل الفني في تحديد الأداء الاستثماري بسوق الأسهم في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٠٠٣.

(٤) محمد حسين عبد الرحمن، "الفحص المحاسبي للتغيير الاختياري في السياسات المحاسبية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

(٥) محمد عبد العزيز عبد الله عربي، دور تنبؤات الأرباح المنشورة في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية بمصر، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة بيورسعيد جامعة قناة السويس، ١٩٩٢.

د- أخرى:

(١) بورصتي القاهرة والإسكندرية، الدروس المستفادة من انهيار شركة إنرون، بدون.

(٢) د. حسن علي محمد سويلم، تأثير استخدام الإدارة الاستراتيجية تمهيد الدخل على أسعار الأسهم بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق المال المصري، دراسة اختبارية، المؤتمر السنوي الثالث، إدارة التنمية بمصر في ظل التحولات العالمية، الرقازيق، ٧ - ٨ نوفمبر ١٩٩٩.

(٣) مجلة سوق الأسهم السعودي "تداول"، العدد ٢، خريف ٢٠٠٢ م.

(٤) وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية، خطة التنمية الثامنة، الرياض، ٢٠٠٥ م - ٢٠٠٩ م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A- Books:

- (1) Gary Giroux, “Detecting Earning Management”, John Wiley & Sons, Inc. N. J., 2004.
- (2) Howard, Schilit, Financial Shenanigans How To Detect Accounting Gimmicks & Fraud In Financial Reports, 2nd Edition, McGraw-hill, 2002.
- (3) Joshua Ronen & Verda Yaari “Earning Management. E. Merging Insights In Theory, Practice and Research”, Spring Science to Business Media, Inc, New York, 2008.
- (4) Thomas E. Mckee, “Earning Management, An Executive Perspective”, Tomson, Ohio, USA, 2005.

B- Periodicals:

- (1) Alsehali, M. and N. Speer. The Decision Relevance and timeliness of Accounting Earnings in Saudi Arabia, The International Journal of Accounting, Vol. 39, 2004.
- (2) Alsehali, M. S., The Value Relevance of Accrual Component in Saudi listed Firms, The Administrative Science Journal, King Saudi University, 2006.
- (3) Bartov, E, The Timing Of Asset Sales and Earning Manipulation, The Accounting Review, Vol. 68, 1997.
- (4) Coppens L. and E. Peed, “An Analysis of Earning Management By European Privates Firms”. Journal of International Accounting Auditing & Taxation, Vol. 14, Issue 1, 2005.
- (5) Dechow, P. M. and D.J. Skinner, “Earning Management: Reconciling The View Of Accounting Academies,

Practitioners, And Regulators”, Accounting Horizons, No. 14, 2000.

- (6) Denis Cormier & Isabelle Martinez, The association between Management Earning forecasts, Earning Management, and stock valuation: Evidence from French IPOs, the International Journal Of Accounting, Vol. 4, 2006.
- (7) Guenther, D., Earnings Management in Response to Corporate tax rate changes: Evidence From The 1986 Tax Reform Act, The Accounting Review, Jan. 1994.
- (8) Healy, Paul and James Michael Wahlen, “A Review of the Earnings Management Literature and its implications for Standard Setting”, Accounting Horizons, Vol. 13, No. 4, December, 1999.

- (9) Imhoff, E., Robert and D. Wright, “Operating Leases: income Effects of Constructive Capitalization”, Accounting Horizon, June, 1997.
- (10) Jay W. Lorsch & Ashley C. Robertson, “Restoring Trust at Worldcom.”, Harvard Business School, Nov. 2004.
- (11) Kathy. P. and B. Mark, “Errors in Accounting Estimates and Their Relation to Audit Firm Type”. Journal of Accounting Research, Vol. 34, No. 1, Spring 1996.
- (12) Norman M. S. and Kamran A., “Earnings Management of Distressed Firms During Debt Renegotiation”, Accounting and business Research, Vol. 35, No. 7, 2005.
- (13) Robert S. Kaplan & David Kiron, “Accounting fraud at worldcom.” Harvard Business School, May 2005.

- (14) Schipper, Katherine., Commentary on Earnings Management: Accounting Horizons, Vol. 3, December 1989.
- (15) Thomas, N., P. Pasewark and S- Jerry, “An Investigation of the accuracy of Pre-Implementation Estimates Required by SAB 74”, Journal of Accounting & Public Policy, Autumn 1998.

C- Others:

- (1) Betty, “How Does Changing Measurement Change Management Behavior? A Review of Evidence”, February, 2007 (available at www.ssn.com).
- (2) Financial Accounting Standards Board, “Qualitative Characteristics of Accounting Information”, Statement of Financial Accounting Concept No. 2 (SFAC. No. 2), Connecticut, Stanford, FASB, 1980.
- (3)<http://www.Islamicnews.Net/Common/ViewTem.Asp?Docid=541>
- (4) Jenny Mead, “Cynthia Cooper and Worldcom. (A)”, Darden Graduate School of Business Publishing, University of Virginia, 2005.
- (5) Jerry W. Markham, “A Financial History of Modern U. S. Corporate Scandals From. Enron to Reform”, M. E. Sharpe, Inc., New York, 2006.

- (6) Spyrons B., “Creative Accounting In Small Advancing countries: The Book Care”, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 19, No. 3, 2004.
- (7) U. S. House of Representative Committee at financial Services, “Wrong Numbers, The Accounting Problems at WorldCom”, 2002.
- (8) United States District Court of New York. Complaint (SEC Securities Fraud), SEC V. Worldcom. Inc. <http://www.sec.gov/litigation/complaints/comp17829.htm>.